المادة تاريخ ايران وتركيا
م. د شيماء رمزي عبد الغني
المرحلة الرابعة
جامعة تكريت/ كلية الآداب

المحاضرة الاولى

تاريخ ايران :

يمتد عصر ما قبل التاريخ في إيران إلى فترة طويلة موغلة في القدم لكن الحضارة فيه لم تزد عن كونها حضارات قرى زراعية إلى جانب مجتمعات رعوية، وإن كانت الشاهنامة[1] قد سعت إلى تأكيد عمق الحضارة الإيرانية إلى عصر أسطوري يصل إلى زمن آدم أو نوح عليهما السلام وادعت أن الإنسان الإيراني قد اكتشف جوانب عظيمة من الحضارة الإنسانية مثل النار والمعادن واستخدمها في تطوير حياته، كما عرف الزراعة إلى جانب الرعي والصيد وكذلك مارس أعمال الصناعات اليدوية ومختلف الحرف والمهارات.

وتشير الآثار إلى أن إقليم خوزستان أو سهل سوسيانا قد عرف حضارة متقدمة نوعاً ما على يد العيلاميين خلال الألف الثالث قبل الميلاد حيث كشفت أعمال التنقيب في تلاله عن مساكن وجبانات لمجتمعات زراعية، وأكثر الآثار المتخلفة عنهم من فخار كان يستخدم في أغراض شتى مثل الأواني والأدوات الخاصة بالاستعمال اليومي، وكان بعضه ملوناً وبعضه محلى بأعمال الزخرفة. وكانت مدينة سوسه هي عاصمة إقليم سوسيانا القديم وهو إقليم في جنوب غرب إيران ويعرف في التوراة باسم "عيلام"، وسوسيانا القديمة عرفت نوعاً من الكتابة يطلق عليه "العيلامية البدائية"، وقد انتقل هذا الخط إلى قلب هضبة إيران حيث ظل مستعملاً قروناً طويلة.

ليست هناك معلومات كثيرة عن تاريخ إيران القديم ومعظمه إما مأخوذ عن روايات شعبية لا سند لها وإما مستنتج من النقوش التي عثر عليها في أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار القديمة، والمعروف أن العلاميين كانوا في صراع مستمر مع جيرانهم من السومريين والأكاديين والبابليين وكانوا يتعرضون للهزيمة والقهر على يد كبار قادة هذه الدول مثل سرجون الأكدى و"اورغو" و"حمورابي"، حتى استطاع "اشوربانيبال" أن يحطم دولة العيلاميين ويخرب عاصمتهم "سوسه"، تخريباً تاماً في عام 640 ق. م.

وفي أواخر الألف الثاني قبل الميلاد عبرت القبائل الآرية نهر جيحون الذي يمثل الحدود الشمالية الطبيعية لشبه الهضبة الإيرانية، واتجه فريق منهم إلى شبه القارة الهندية بينما اتجه فريق آخر غرباً عبر القارة في موجات متعاقبة يفصل بين كل منها فترة زمنية.

وقد اشتمل الآريون الذين سكنوا شبه الهضبة الإيرانية على طوائف الميديين والفرس والبارثيين والباكتريين والسغديين والساكا والسيذيين، وقد استقر الميديون في غرب إيران، وأصبحوا هم والفرس في الجنوب خاضعين ـ في البداية ـ للدولة الآشورية، ولكنهم سرعان ما استقلوا بأنفسهم ثم قهروا الدولة الآشورية.

وكانت "اكباتانا" ـ همدان الحالية ـ عاصمة الميديين، وقد حطم "سياكزارس" ملك ميديا (625 ـ 585 ق.م) قوة آشور ووسع ملكه حتى شمل جزءاً كبيراً من آسيا الصغرى، وتصالح ملك الميديين مع نبوخذ نصر ملك بابل الذي تزوج ابنته، وقسمت المملكة الآشورية من الميديين والبابليين، فبسط الميديون نفوذهم على الأقاليم الآشورية شرقي نهر دجلة وشماله، وتوسعوا نحو الغرب داخل آسيا الوسطى، وحاولوا فرض سلطانهم على ليديا ولكن انتهى الأمر بعقد تحالف بينهما نتيجة توسط ملك بابل، وقد استولوا على "اورارتو" عند بحيرة وان عام 585 ق.م ووصل نفوذهم حتى نهر "اراخيش" (اراس).

المحاضرة الثانية

عهد الدولة السلجوقية:

في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي ظهرت قبيلة من الأتراك الرحل كانت أكثر قوة مما عداها من القبائل، وكان محمود الفرنوي قد أقطع أفرادها مقاطعة بالقرب من بخارى، ثم أجلاهم بعد ذلك إلى خرسان، فثار زعيمهم "طفرل بيك" وقادهم لمحاربة الغزنويين، وتمكن من هزيمة مسعود الغزنوي، ثم شق طريقه إلى بغداد وعبر إيران فاستقبله الخليفة العباسي استقبالاً حافلاً ومنحه لقب ملك المشرق والمغرب عام 447 هـ/ 1055 م، ثم رجع طفرل إلى الري واتخذها عاصمة له، وأسس دولة السلاجقة التي استطاع فرعها الرئيسي أن يحكم حوالي مائة عام من البسفور إلى التركستان الصينية أما فروعها الصغيرة فقد امتدت سلطتهم إلى مدة أطول من ذلك.

حينما حل السلاجقة في وسط إيران وغربيها كان كثير من أجزائها يحكمه ولاة صغار يمسك بعضهم برقاب بعض، فأسقط السلاجقة الدويلات المحلية وحددوا آسيا الإسلامية تحت حكمهم، وقد صار هذا العهد أحد العهود المهمة في تاريخ الحضارة الإيرانية، لأن الأتراك البدو الأميين سرعان ما وضعوا الفرس في المناصب الرئيسية، وانقلبوا هم أنفسهم إلى رعاة وحماة للعلوم والفنون.

أعقب طفرل ابن أخيه ألب أرسلان ـ الذي حكم من 455 هـ/ 1063 حتى 465 هـ/ 1072 م واتخذ إيرانياً فذا هو نظام الملك وزيراً له ـ وقد قام بغزوات حربية مظفرة ضد

البيزنطيين حيث غزا سوريا وهزم الإمبراطور البيزنطي رومانوس ديوجينس وأسره، إلا أن ألب أرسلان جرح جرحاً مميتاً على يد أحد أسراه.

تولى ملكشاه عرش السلاجقة بعد أبيه من 465 هـ/ 1072 م حتى 485 هـ/ 1092 م فأنشأ بعد توليه بسنتين مرصداً فلكياً قام العلماء فيه بوضع تقويم جديد سمي بالزيج الجلالي نسبة إلى هذا الملك، وزين ملكشاه عاصمته أصفهان بعدد من المباني الجميلة والحدائق، وبقي نظام الملك وزيراً له في حين شغل السلطان نفسه بالحروب والصيد والحفلات الملكية فصارت أزمة الأمور في الدولة في يد وزيره نظام الملك الذي ألف كتاباً في السياسة والحكم جمع فيه تجاربه حيث قام بمجهودات متواصلة لبناء الحضارة ونشر الدين وترويج التعليم فبنى سلسلة من المدارس سميت بالمدارس النظامية نسبة إليه كانت أولها في دمشق عام 458 هـ/ 1065 م وانتشرت في مدن آمل ونيسابور والموصل وبغداد وهراة ومرو وبلخ وغيرها.

كان السلاجقة يذهبون مذهب أهل السنة فيتشددون كثيراً مع الشيعة وكانت هذه الفرقة الأخيرة قد قويت وامتد نفوذها في إيران منذ عهد البويهيين، وخاصة فرقة الإسماعيلية بقيادة الحسن بن الصباح وعرف اتباعها بالباطنية والحشاشين، وكانوا قد وزعوا عملاءهم من قلاعهم القوية في شمالي إيران وفي أقصى الغرب ليثيروا الفزع والاضطرابات في إيران وليقوموا بتنفيذ اغتيالات سياسية، وكان نظام الملك أحد ضحاياهم، بعد اغتيال نظام الملك اضطربت أحوال الدولة السلجوقية وتنازع أبناء ملكشاه الملك من بعده وعجزوا عن الاحتفاظ بتماسك الدولة، وسرعان ما فقدوا سوريا وآسيا الصغرى، فضلاً عن ذلك فقد استطاع الأتابكة ـ وهم حكام الأقاليم الأتراك ـ أن يصلوا إلى درجة من القوة بحيث أخذت إيران تتمزق بينهم إلى دويلات شبه مستقلة. كان "سنجر" ـ الابن الثالث لملكشاه ـ آخر سلطان من السلاجقة العظام، وقد كان قبل توليه الحكم عام 512 هـ/ 1118 م ملكاً على خراسان مدة اثنين وعشرين عاماً، وفي أواخر حياته بدأت علامات الاضطرابات الداخلية تظهر بوضوح وتؤثر في استقرار الدولة خاصة مع التهديدات المستمرة من الخارج، فقد جاءت قبيلة "القراخطا" ـ وهي قبيلة تركية مغولية ـ من أقصى الصين وهزمت "سنجر" عام 536 هـ/ 1141 م واحتلت إقليم ما وراء النهر، وفي عام 548 هـ/ 1153 م أسر الأتراك "الغز" السلطان سنجر وظل أسيراً لديهم ثلاث سنوات، وقد احتلوا نيسابور وأحرقوها.

توفي سنجر ودفن في مدينة "مرو" وعقب وفاته استولى سلاطين الدولة الخوارزمية على أراضي الدولة السلجوقية منطقة بعد منطقة.

حكم "اتسز" أول سلاطين الدولة الخوارزمية بين عام 523 هـ/ 1128 م وعام 551 هـ/ 1156 م، وكان في الأصل حاكماً على خوارزم من قبل السلاجقة إلا أنه كان مستقلاً في إدارة شؤون الإقليم. وقد بسط ابن حفيده السلطان محمد (597 هـ/ 1200 م ـ 617 هـ/ 1220 م) الدولة الخوارزمية فشملت جميع أنحاء إيران.

عهد الدولة السلجوقية مشهور بكثرة عدد شعرائه وفلاسفته وعلمائه ومن أشهرهم العالم أبو حامد الغزالي والشاعر فريد الدين العطار ونظامي الكنجوي واهتم السلاجقة

بالعمارة وخاصة بناء المساجد التي أدخلت عليها فكرة الساحة المفتوحة في وسط البناء تحيط بها عقود مسقوفة وإيوان على كل جانب وأشهرها مسجد أصفهان ومسجد "سنك بست" بالقرب من مدينة مشهد ومسجد حيدرية في مدينة قزوين ومسجد "كلبايكان"، ومسجد "بارسيان"، فضلاً عن المدارس والجواسق والبساتين وأبراج المقابر، وازدهرت صناعة القيشاني والسجاد والمنسوجات الصوفية الحريرية.

المحاضرة الثالثة

تاسيس الدولة الصفوية:

تنسب الدولة الصفوية إلى "صفى الدين الأردبيلي" (650 هـ/ 1252 م - 735 هـ/ 1334 م) الذي كان شيخاً من شيوخ الصوفية التقليديين وكان شافعي المذهب من أهل السنة والجماعة، خلفه ابنه "صدر الدين" الذي أدخل على الطريقة قبول النذور والهبات، أما حفيده "سلطان خواجه" فقد اتخذ للطريقة اللون الأسود حتى سمي هو واتباعه "سياهيوش" أي "لابس السواد"، أدخل الشيخ "جنيد" خليفة "سياهبوش" الفتوة والجهاد في أسلوب الطريقة نتيجة لتحرش "جهانشاه" حاكم أذربيجان به وبأتباعه، إلا أنه فضل عدم مواجهته للفارق في القوة بينهما فآثر أن يرحل إلى ديار بكر فتصدى له "سلطان خليل" حاكم شيروان "وأبو المعصوم خان" حاكم طبرستان وهزموه، وقتل في المعركة.

اتخذ سلطان حيدر بن الشيخ جنيد له ولمريديه العمامة الحمراء فسموا "بالقزلباش" أي "أحمر الرأس"، وبعد موت "شاه حسن" الذي كان يؤازره عاد حاكم شيروان وحاكم طبرستان لمحاربة الصفويين فهزم حيدر وقتل في المعركة.

قبض "رستم آق قويونلو" حاكم أذربيجان على سلطانعلي ميرزا بن "حيدر" وعلى أخويه إبراهيم وإسماعيل وسجنهم في قلعة كلات لمدة سبع سنوات ثم عاد فأخرج عنهم واستعان بسلطانعلي في حرب منافسه "بايسنقر" ولما انتصر سلطافعلي على بايسنقر خشى منه رستم وحاربه وقتله.

عاش "إسماعيل ميرزا" خليفة "سلطانعلي" في كنف حاكم كيلان فترة، ثم خرج إلى "أردبيل" للانتقام من قتلة أخيه في ثلاثة آلاف فارس، وقد تمكن من فتح "أردبيل" وهناك زاد اتباعه على خمسة عشر ألف فارس، وقد استطاع أن يقبض على "علي خان سلطان" حاكم أردبيل ويلقيه في السجن.

زاد اتباع إسماعيل ميرزا في "أردبيل" ولقبوه "بالملك".

سار إسماعيل باتباعه إلى تبريز حيث استطاع هزيمة قبائل آق قويونلو ودخول تبريز والجلوس على عرشها، ثم أعلن قيام الدولة الصفوية وعاصمتها تبريز 906 هـ/ 1500م.

في العام التالي 907 هـ/ 1501 م أعلن المذهب الشيعي الاثنى عشري مذهباً رسمياً للدولة. تقدم إسماعيل بقواته فاستولى على العراق ثم فارس وكرمان وهمدان وخرسان وشقت قواته طريقها شرقاً حتى بلغت "خيوه"، وقد استعمل القوة الغاشمة في إدخال سكان هذه البلاد المذهب الشيعي بعد أن كانت من أهل السنة وتشير المصادر إلى كثير من أعمال

العنف والمذابح التي ارتكبها الشاه إسماعيل واتباعه لتغيير مذهب الإيرانيين حتى أنه كان يعرض على حاكم المدينة أن يدخل في مذهب الشيعة فيبقيه حاكماً على المدينة ويغدق عليه العطاء فإذا امتنع أحرق المدينة وقتل كل من فيها حتى القطط والكلاب.

أذكى التحول إلى التشيع عداوة الأتراك العثمانيين ضده، وكان سلاطينهم في القسطنطينية يعتبرون أنفسهم خلفاء على جميع المسلمين السنة، كما أصبح الشيعة في إيران يفصلون الكتلة السنية في وسط آسيا والهند وأفغانستان عن أهل السنة في تركيا والعراق ومصر والدول الإسلامية الأخرى الواقعة إلى الغرب من إيران.

تبادل كل من الصفويين والعثمانيين رسائل الإنذار والتهديد والوعيد، وكانت أولى نتائج هذا الاحتكاك المذهبي غزو إيران بجيش يقوده السلطان سليم الأول العثماني الذي تمكن من هزيمة الشاه إسماعيل الأول الصفوي في موقعه جالداران بالقرب من تبريز عام 920 هـ/ 1514م. واضطر إسماعيل إلى الانسحاب داخل إيران، ومع حلول الشتاء عاد السلطان سليم إلى استانبول مما أبقى على دولة الصفويين.

توفي الشاه إسماعيل الأول عام 930 هـ/ 1524 م بعد أن دعم أركان دولته وعمل على نشر المذهب الشيعي في جميع أنحاء إيران، وقد خلفه ابنه طهاسب الأول فأكمل ما بدأه أبوه ولكنه اختار أسلوب الإقناع والتأثير في نشر المذهب بدلاً من العنف والقهر، واتخذ من الشعراء والأدباء والعلماء وسيلة لمساعدته في نشر المذهب، لم تنته الحروب بين الصفويين والعثمانيين واستمرت مدة طويلة، ويبدو أن الضغط الخارجي سواء من جانب العثمانيين في الغرب وقبائل الأوزبك القوية في الشرق ضد الصفويين كان عاملاً مؤثراً في توحيد إيران والتفاف شعبها حول ملوك الصفويين والمذهب الشيعي.

استطاع الشاه طهاسب الأول الاحتفاظ بحدوده الشرقية بإلحاق الهزائم المتتالية لقبائل الأوزبك وطردهم بعيداً عن حدود دولته، إلا أنه قاسى هزائم عديدة في الغرب على يدي السلطان سليمان القانوني العثماني الذي استولى على العراق وتوغل حتى وصل إلى تبريز وأصفهان مما اضطر طهاسب إلى نقل عاصمة ملكه من تبريز إلى قزوين لينجو من التهديد التركي، وقد اضطر إلى عقد معاهدة صلح مع السلطان سليمان استطاع أن يحقن بها دماء شعبه ويبقى على دولته، بعد أن تاب عن جميع المعاصي وأقلع عن شرب الخمر. وقد ساعدت الظروف طهاسب للتفرغ لبناء حضارة دولته حيث شغل العثمانيون في منازعات داخلية بين الأمراء، وقد ظل طهاسب يوطد أركان حكومته في أنحاء إيران ويقضي على فتنة أخيه "القاص ميرزا". وقد حكم طهاسب مدة طويلة حتى توفي عام 984 هـ/ 1576م.

شهدت عهود الشاه "إسماعيل" الثاني و"محمد خدابنده" وابنه "حمزة ميرزا" الكثير من القلائل والاضطرابات، ولاقى الصفويون خلالها الكثير من الهزائم على يد العثمانيين والأوزبك حيث سيطر العثمانيون على أذربيجان جميعها، كما غزا الأوزبك منطقة خراسان واستولوا على هراة ومشهد.

اعتلى الشاه عباس الأول عرش الصفويين عام 996 هـ/ 1587 م بعد مقتل أخيه "حمزة ميرزا" وتنازل أبيه "محمد خدابنده" له عن الحكم، فبدأ بعقد معاهدة مع العثمانيين اعترف لهم فيها بسيادتهم على المناطق التي استولوا عليها، ثم سار بجيشه إلى الشرق

لطرد الأوزبك من خراسان، وقد تمكن من الانتصار عليهم والتخلص من تهديدهم، ثم توجه غرباً لمحاربة العثمانيين فتمكن من هزيمتهم واسترداد أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وقد أدخل تعديلات كبيرة على الجيش الإيراني فأنشأ فرقاً جديدة باسم "القزلياشيون الجدد" وزودها بأحدث الأسلحة حيث استقدم الإخوان الإنجليزيان روبرت وانتوني شيرلي فأقاما مصنعاً للمدافع والبنادق عام 1007 هـ/ 1598 م وكان العثمانيون قد سبقوا الصفويين في استخدام المدافع.

نقل الشاه عباس ملكه إلى أصفهان واختصها بعناية حيث صارت مركزاً حضارياً متميزاً في مختلف ميادين العلم والفن والعمارة والأدب، كما قام بتعبيد الطرق وحفر القنوات وبناء الأربطة في طريق القوافل وأشاع الأمن والاستقرار وعمل على ازدهار الصناعة والتجارة، وفي عهد ازدهرت علاقات إيران بأوروبا وكثر السفراء في بلاطه كما كثرت زيارات الرحالة الأوربيين إلى إريان، وقد أشادت به الكتب الإيرانية وكتب المستشرقين والرحالة على السواء.

كان الجانب السيئ في سيرة الشاه عباس الأول هو علاقته بأفراد عائلته فقد قتل بعض أبنائه وأهمل تعليم الآخرين وتدريبهم على شؤون الحكم خوفاً من أن يثور أحدهم ضده ويحل محله، مما جعله يخلف من بعده سلسلة من الملوك غير اللائقين.

أعقب الشاه عباس الأول حفيده الشاه صفي (1039 هـ/ 1629 م - 1052 هـ/ 1642 م)، وبعده تولى الشاه عباس الثاني (1052 هـ/ 1642 م - 1078 هـ/ 1667 م)، ثم الشاه سليمان (1078 هـ/ 1667 م - 1106 هـ/ 1694 م) وقد خلت عهودهم إلى حد ما من الحروب مع الأتراك العثمانيين خاصة بعد أن سوت المعاهدة التي وقعت بين الطرفين عام 1046 هـ/ 1636 م مشكلة الحدود الغربية لإيران حتى القرن التاسع عشر.

في عهد الشاه سلطا نحسين (1106 هـ/ 1694 م - 1135 هـ/ 1722 م) ضعفت الدولة الصفوية إلى حد كبير، وقد ثارت قبيلة الأفغان الفلجائيين في قندهار واستقلت بنفسها، وحذت قبيلة الأفغان الأبداليين في هراة حذوها، وفي عام 1135 هـ/ 1722 م قاد محمود بن ميرويس القبائل الأفغانية لفتح كرمان فلم يجد مقاومة تذكر فتقدم إلى أصفهان ودخلها فتنازل له الملك "سلطا نحسين" عن العرش وألبسه التاج بنفسه، فصار ملكاً على إيران. لكن سرعان ما انقسمت البلاد إلى مناطق منفصلة فسيطر "محمود" وخليفته "أشرف علي أصفهان وفارس وكرمان خلال الفترة من 1138 هـ/ 1725 م حتى 1143 هـ/ 1730 م، واحتلت روسيا القيصرية السواحل الغربية والجنوبية لبحر قزوين، وزحف الأتراك العثمانيون إلى غربي إيران، فاضطر "أشرف" إلى عقد اتفاق ودي معهم.

المحاضرة الرابعة

عهد الأفشار والزند والقاجار:

كان نادر قلي رجلاً قبلياً من الأفشار، ولد في مشهد وارتفع شأنه من جمّال إلى رئيس عصابة لقطع الطريق يتخذ مقره في "قلعة نادري" المنيعة في خراسان، وفي عام 1139 هـ/ 1726 م اشتغل في خدمة طهاسب ميراز ابن الملك الصفوي شاهحسين، وفي عام 1142 هـ/ 1729 م هزم الأفغان بقيادة أشرف على مقربة من أصفهان، وطردهم من غربي إيران ومن خراسان وهراة، ثم استرد أرمينية وجورجيا من الأتراك العثمانيين، كما اعترفت بذلك معاهدة القسطنطينية المبرمة في عام 1149 هـ/ 1736 م.

في عام 1144 هـ/ 1731 م عزل نادر قلي مخدومه طهماسب ميرزا وحكم كنائب للشاه عباس الثالث بن طهماسب إلى أن توفي عباس (آخر ملوك الصفويين) عام 1149هـ/ 1736م، وعندئذ اعتلى عرش إيران وتلقب بنادر شاه، وصار مؤسساً للدولة الأفشارية.

عين نادر شاه أفراداً من أسرته حكاماً على أقاليم إيران، ثم ظن أن مؤامرة دبرت ضده من قبل ابنه رضا قلي ميرزا فأمر بسمل عينيه غير أن تأنيب ضميره بعد ذلك دفعه إلى القيام بأعمال تدل على الجنون والقسوة وفرض نظاماً قاسياً على جنوده وعلى الشعب الإيراني.

في عام 1149 هـ/ 1736 م توغل في أفغانستان واستولى على قندهار وغزنة وكابل، ثم واصل سيره إلى بلاد الهند حيث دخل دهلي (دلهي) فنهب القصور وما بالمدينة من كنوز من بينها عرش الطاووس.

في عام 1153 هـ/ 1740 م استولى على بخارى وخيوة وجميع مناطق الأوزبكيين، قام بمحاولة جادة لبناء أسطول في الخليج، وفي عام 1151 هـ/ 1738 م ضم جزيرة البحرين إلى إيران. في عام 1156 هـ/ 1743 م سار لفتح العراق، فاستولى على الموصل والبصرة.

كانت فترة حكم نادر شاه تمثل عهداً قصيراً من القوة الوطنية إلا أن أهالي البلاد لم يظفروا بأية فائدة من غزواته الخارجية، وكان جيشه الضخم يعيش بعيداً عن موطنه الأصلي ويتحرك من الغرب إلى الشرق وبالعكس وكانت الضرائب الثقيلة تفرض على السكان وكانت موارد البلاد مسخرة للمجهود الحربي.

في عام 1160 هـ/ 1747 م قتل نادر شاه بيد واحد من ضباطه خلال ثورة اشتعلت ضده في أحد الأقاليم.

بعد مصرع نادر شاه تولى ابنه الأعمى "شاهرخ" حكم خراسان من 1161 هـ/ 1748 م حتى 1211 هـ/ 1796 م إلا أنه خلال هذه المدة لم يستطع الاحتفاظ بوحدة الأراضي الإيرانية فظفر الأفغان باستقلالهم وتمزق غربي إيران نتيجة الحروب الداخلية وسقط في أيدي الزنديين والقاجاريين، فصار كريم خان رئيس قبيلة الزند البدوية المتنقلة في إقليم فارس سيدا علي أصفهان وشيراز وأغلب الجزء الجنوبي من إيران، ونجح في صد القاجاريين، وتلقب بوكيل السلطنة أو نائب الملك متخفياً بذلك وراء اسم أحد الصفويين الضعاف، واستمر في الحكم من 1164 هـ/ 1750 م حتى 1193 هـ/ 1779 م، وقد اهتم بعاصمته شيراز فزينها بالقصور والجواسق المقامة في الحدائق، والمساجد، والسوق

الطويلة المسقوفة ولا تزال المدينة تحتفظ بجزء كبير من طبيعتها المعمارية التي سادت ذلك العصر.

أما القاجاريون فقد كانوا إحدى القبائل السبع التي ساعدت الشاه إسماعيل أول ملوك الصفويين، وكان شأنها قد انخفض في عهد نادر شاه لكنها ظهرت على مسرح الأحداث في مازندران بعد وفاته وسعت إلى الانتشار جنوبي إيران.

نجح قائدهم "آقا محمد خان" في توحيد فروع القبيلة بالعنف والقتل، فقوي أمره واستطاع الاستيلاء على طهران عام 1193 هـ/ 1779 م وجعلها عاصمة لملكه ولكنه لم يلقب رسمياً بملك إيران حتى عام 1211هـ/ 1796م.

هاجم الشاه محمد قوات "لطفعلي" خامس الزنديين الذين أعقبوا كريم خان واضطره للجوء إلى كرمان، ثم قبض عليه وعذبه حتى مات، وعاقب أهل كرمان بسمل أعين عدد كبير منهم، وقد استطاع السيطرة على جميع أقاليم إيران وضم إليها "جورجيا". قتل محمد شاه عام 1212 هـ/ 1797 م.

تولى فتحعلي شاه عرش إيران بعد عمه الشاه محمد عام 1212 هـ/ 1797 م وحتى عام 1250 هـ/ 1834 م، وقد تمتعت إيران في عهده بالهدوء والاستقرار، وقد بدأ في عهد فتحعلي شاه الاتصال المباشر بالدول الغربية فعقدت معاهدة تحالف بين فرنسا وإيران عام 1222 هـ/ 1807 م وكان نابليون يأمل من خلال هذه المعاهدة غزو الهند عن طريق البر في مقابل أن يمد إيران بالأسلحة ويرسل بعثة عسكرية لتدريب جيشها لتتمكن من مقاومة روسيا القيصرية التي ضمت جورجيا عام 1216 هـ/ 1801 م ولكن ذلك لم يفد إيران إذ سرعان ما اتفقت روسيا مع فرنسا وعقدت معها معاهدة كلستان عام 1229 هـ/ 1813 م اعترفت فيها فرنسا بملكية روسيا لجورجيا. في عام 1230 هـ/ 1814 م عقدت إيران معاهدة تحالف دفاعي مع بريطانيا بقيت سارية المفعول حتى عام 1274 هـ/ 1857 م إلا أن إيران لم تستفد منها بشيء.

في عام 1242 هـ/ 1826 م دخلت إيران في حرب مع روسيا، انتصرت فيها إيران أول الأمر ولكنها سرعان ما انهزمت واستولى الروس على تبريز وعقدوا معاهدة مع إيران تحت اسم معاهدة "تركمان جاي" عام 1244 هـ/ 1828 م نصت على إعطاء روسيا إقليمي "ايروان" و"نخجوان" اللذين كانا ضمن الأراضي الإيرانية مع تعويض كبير، كما نصت المعاهدة على حق السفن الروسية في الرقابة الحربية على بحر قزوين، ومنح روسيا كثيراً من الامتيازات والحقوق الاقتصادية والجمركية الخاصة.

منذ ذلك الوقت وحتى مطلع القرن العشرين أصبحت إيران موزعة بين المصالح المتعارضة لروسيا وبريطانيا العظمى، فكانت روسيا تبني سياستها على أساس التوسع في آسيا وتطمع أن يكون لها ميناء في المياه الدافئة في الخليج، بينما سعت بريطانيا إلى السيطرة على الخليج وجميع الأراضي المجاورة للهند.

حكم محمد شاه حفيد فتحعلي شاه من عام 1250 هـ/ 1834 م حتى عام 1265 هـ/ 1848 م وبذل جهده من أجل تحسين الحالة الداخلية للبلاد، وقد خطبت روسيا في عهده ود إيران حتى تتمكن من تدعيم نفوذها في ولايات القوقاز وتركستان.

قام محمد شاه ـ تساعده روسيا ـ بمحاولة لإعادة فتح هراة لكن هذه المحاولة فشلت إزاء المقاومة التي كانت تدعمها بريطانيا لتلك المدينة.

ظهرت في عهد محمد شاه حركة دينية تبشر بقدوم المهدي المنتظر قام بها "ميرزا علي محمد" المولود في شيراز عام 1225 هـ/ 1819 م وكان من علماء الدين الشيعة المتصوفة، وقد قبل تعاليمه عدد كبير التف حوله ولقبوه "بالباب" أي الباب بين دنيا المادة ودنيا الروح، وقد ادعى أنه نقطة التجلي الإلهي في هذا العالم فدعا إلى السلام الدائم وإزالة الفوارق بين الطبقات وإلى حياة تقوم على أساس التفسير الروحي للإسلام، ولكنه قتل بأمر من الحكومة الإيرانية في تبريز عام 1267 هـ/ 1850 م وقتل حوالي 40.000 من اتباعه، وبعد قتل الباب صار "ميراز يحي" أحد اتباعه المقربين رئيساً لطائفة البابية، وهاجر إلى "أدرنة"، بتركيا، وقد توفي عام 1912 م وكان أخوه لأبيه "ميرزا حسين" قد اتخذ لقب "بهاء الله" أو البهاء الإلهي عام 1863 م وترأس الدعوة البهائية، وسرعان ما مزج بهاء الله ما في العقيدة من عناصر التصوف الإيرانية بأفكار تحررية كانت رائجة في أوربا وصاغ منها مذهباً جديداً له صبغة دولية ولا يعترف بطقوس خاصة ولا بنظام للكهنوت وجعل مركزه مدينة "عكا" في فلسطين، وقد تابع هذه الدعوة ابنه وخليفته "عباس افندي" فانتشرت في جميع أنحاء العالم وأنشئت المحافل البهائية في طهران وسائر البلاد.

اعتلى "ناصر الدين شاه" ابن "محمد شاه" عرش إيران عام 1264 هـ/ 1847 م وهو في السادسة عشرة من عمره وامتاز عهده الطويل بالعلاقات الودية مع روسيا، استولى الجيش الإيراني على هراة عام 1273 هـ/ 1856 م فأعلن الحاكم الإنجليزي العام في الهند الحرب على إيران وأنزلت القوات البريطانية على رأس الخليج وعجزت روسيا عن مساعدة إيران فاضطر ناصر الدين شاه إلى التسليم، وانسحبت إيران من "هراة" واعترفت باستقلال أفغانستان بمقتضى معاهدة باريس التي أبرمت عام 1247 هـ/ 1857 م، وقد منحت هذه المعاهدة امتيازات وحقوقاً تجارية لبريطانيا في إيران.

ومنذ ذلك الوقت اتخذ التنافس بين روسيا وبريطانيا على المسرح الإيراني صورة التدخل الاقتصادي حيث تطلب النشاط الصناعي المتزايد الذي ظهر في الغرب الحصول على المواد الخام وعلى الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات الصناعية، وكانت إيران من المناطق التي أصبحت مجالاً للغزو الاقتصادي المدعوم بالتدخل السياسي.

في عام 1289 هـ/ 1872 م حصل "البارون رويتر" البريطاني على امتياز من ناصر الدين شاه يعطي بريطانيا الحق في إنشاء السكك الحديدية وطرق المواصلات، واستغلال الثروة المعدنية والبترول سبعين سنة، كما أعطتها الحق في الإشراف على الأعمال الجمركية لمدة أربع وعشرين سنة.

ولما قام ناصر الدين شاه برحلته الأولى إلى أوربا في السنة الثالثة استقبل بفتور شديد في روسيا فألغى الامتياز عقب رجوعه، ثم عاد فاسترضى "رويتر" عام 1307 هـ/ 1889 م بمنحه حق إنشاء المصرف الإمبراطوري لإيران، وفي عام 1308 هـ/ 1890 م أعطيت شركة إنجليزية حق احتكار الطباق والدخان لكن علماء الدين قادوا موجة من

السخط وأعلنوا تحريم الدخان فألغى حق الاحتكار، وقامت بريطانيا بعد عام بإنشاء خطوط للبرق في جميع الأجزاء الغربية من إيران.

لم تقف روسيا مكتوفة اليدين أمام هذه الأحداث ففي عام 1297 هـ/ 1879 م وافق ناصر الدين شاه على إنشاء لواء من القوازق الفرس على النمط الروسي على أن يدربه ويقوده ضباط من الروس، كما فتح مصرف روسي اسمه "مصرف التخفيض" في طهران عام 1309 هـ/ 1981 م، وحصل أحد الرعاة الروس عام 1306 هـ/ 1888 م على امتياز يمنحه حقوق الصيد في بحر قزوين، وكانت روسيا قد استولت على طشقند وسمرقند وبخارى وخيوه، وأبرمت مع إيران اتفاقية "أخال" التي اعترفت فيها إيران بحق روسيا في مدينة "مرو".

فتحت السفارة الأمريكية في طهران عام 1300 هـ/ 1882 م، وظفرت خمس عشرة دولة أجنبية بحقوق وامتيازات لرعاياها المقيمين في طهران خلال الفترة من 1272هـ/ 1855م و 1318 هـ/ 1900 م، وقد بذل ناصر الدين شاه جهده لخدمة بلاده ولكن الظروف كانت أقوى من أن تقاوم مقاومة فعالة.

وقد زار ناصر الدين شاه أوربا مرتين ورجع مقتنعاً بأن إيران في حاجة إلى الاقتباس من الحضارة الأوربية حتى تستطيع أن تتخذ مكانها في العالم الحديث إلا أن الامتيازات التي منحها للدول الأجنبية جعلت الفائدة التي تعود على إيران قليلة.

بذل ناصر الدين شاه جهداً كبيراً لتحسين نظم القضاء والإدارة العامة وتحديث البلاد وكان يواجه في ذلك بمعارضة من علماء الدين.

قتل ناصر الدين شاه عام 1314 هـ/ 1896 م وتولى مكانه ابنه مظفر الدين شاه الذي انصرف إلى رحلات السياحة في أوربا التي تكلفت مبالغ باهظة تركت الخزانة العامة خاوية دائماً وبينما كان رجال البلاط وكبار الموظفين يكدسون الأموال كانت جماهير الشعب تعاني من الفاقة، وقد اضطرت الحكومة إلى أن تطلب قرضاً من روسيا عام 1318 هـ/ 1900 م قدره 22 مليون روبل بفائدة قدرها 5% على أن يخصص جزء منه لسداد الديون الأجنبية وأن لا تقترض إيران من دولة أخرى حتى يتم سداد القرض، وقد ضمنت الجمارك الإيرانية أداء هذا القرض، ولم يبق من القرض الروسي بعد دفع نفقات زيارة الشاه لأوربا وسداد قرض المصرف الإمبراطوري وتسوية بعض الالتزامات إلا مبلغ ستة ملايين روبل فقط، فطلبت إيران من روسيا قرضاً آخر، فقدمت لها قرضاً بمبلغ عشرة ملايين روبل.

في عام 1319 هـ/ 1901 م أبرمت روسيا وإيران اتفاقية جمركية نصت على فرض رسوم جمركية بسيطة على البضائع الواردة من روسيا، وعلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع الواردة من الدول الأخرى.

قامت الثورة الدستورية في إيران بقيادة بعض علماء الدين والشباب الذين تأثروا بالأفكار التحررية القادمة من الغرب مؤيدين بالتجار والأشراف، ووصلت حركتهم إلى ذروتها عام 1324 هـ/ 1906 م مما جعل الشاه يعد بالقيام بالإصلاحات، وعندما استمر

الضغط عليه أعلن الدستور في أغسطس 1906 م وسرعان ما تكون أول برلمان تعهد بمعالجة كثير من المشاكل.

توفي مظفر الدين شاه في يناير 1907 م (1324 هـ)، وتطلع ابنه "محمد علي شاه" إلى الاستفادة من الخصام بين طبقات النواب ليستعيد سلطته المطلقة، وكان التجار قد بدأوا يظهرون عدم الاهتمام بوجود البرلمان، فامتنعوا عن مده بالأموال اللازمة، وكان علماء الدين قد انقلبوا عليهم بعد أن فشلوا في السيطرة على الحكومة الجديدة، كانت بريطانيا تساعد الدستوريين في المطالبة بوضع حد للنفوذ الروسي إلا أنها سرعان ما عقدت معاهدة مع روسيا عام 1907 م تضمنت نصوصاً تتعلق بإيران حيث اتفق الطرفان على احترام سيادتها واستقلالها وتقسيم مناطق النفوذ فيها فخضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني وقد مدت بريطانيا نفوذها إلى المنطقة الواقعة بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند.

في يونيو 1908 م (1326 هـ) ضربت فرقة القوازق الإيرانية بقيادة الكولونيل "لياكهوف" مبنى البرلمان بالقنابل وأحدثت وفيات عديدة، ثم أعلن الشاه حل البرلمان، إلا أن الثوار استولوا على مدينة تبريز حتى قامت قوة روسية بقمعهم.

تجمعت قوات ثورية في رشت وأصفهان بقيادة أحد القواد القبايين وتقدمت نحو طهران وهزمت فرقة القوازق الإيرانية ودخلت المدينة في يولية 1909 م/ 1327 هـ لجأ محمد علي شاه إلى السفارة الروسية ثم هرب إلى روسيا

من روسيا عام 1318 هـ/ 1900 م قدره 22 مليون روبل بفائدة قدرها 5% على أن يخصص جزء منه لسداد الديون الأجنبية وأن لا تقترض إيران من دولة أخرى حتى يتم سداد القرض، وقد ضمنت الجمارك الإيرانية أداء هذا القرض، ولم يبق من القرض الروسي بعد دفع نفقات زيارة الشاه لأوربا وسداد قرض المصرف الإمبراطوري وتسوية بعض الالتزامات إلا مبلغ ستة ملايين روبل فقط، فطلبت إيران من روسيا قرضاً آخر، فقدمت لها قرضاً بمبلغ عشرة ملايين روبل.

في عام 1319 هـ/ 1901 م أبرمت روسيا وإيران اتفاقية جمركية نصت على فرض رسوم جمركية بسيطة على البضائع الواردة من روسيا، وعلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع الواردة من الدول الأخرى.

قامت الثورة الدستورية في إيران بقيادة بعض علماء الدين والشباب الذين تأثروا بالأفكار التحررية القادمة من الغرب مؤيدين بالتجار والأشراف، ووصلت حركتهم إلى ذروتها عام 1324 هـ/ 1906 م مما جعل الشاه يعد بالقيام بالإصلاحات، وعندما استمر الضغط عليه أعلن الدستور في أغسطس 1906 م وسرعان ما تكون أول برلمان تعهد بمعالجة كثير من المشاكل.

توفي مظفر الدين شاه في يناير 1907 م (1324 هـ)، وتطلع ابنه "محمد علي شاه" إلى الاستفادة من الخصام بين طبقات النواب ليستعيد سلطته المطلقة، وكان التجار قد بدأوا

يظهرون عدم الاهتمام بوجود البرلمان، فامتنعوا عن مده بالأموال اللازمة، وكان علماء الدين قد انقلبوا عليهم بعد أن فشلوا في السيطرة على الحكومة الجديدة، كانت بريطانيا تساعد الدستوريين في المطالبة بوضع حد للنفوذ الروسي إلا أنها سرعان ما عقدت معاهدة مع روسيا عام 1907 م تضمنت نصوصاً تتعلق بإيران حيث اتفق الطرفان على احترام سيادتها واستقلالها وتقسيم مناطق النفوذ فيها فخضع القسم الشمالي للنفوذ الروسي والقسم الجنوبي الشرقي للنفوذ البريطاني وقد مدت بريطانيا نفوذها إلى المنطقة الواقعة بين المنطقتين لتأمين الطريق إلى الهند.

في يونيو 1908 م (1326 هـ) ضربت فرقة القوازق الإيرانية بقيادة الكولونيل "لياكهوف" مبنى البرلمان بالقنابل وأحدثت وفيات عديدة، ثم أعلن الشاه حل البرلمان، إلا أن الثوار استولوا على مدينة تبريز حتى قامت قوة روسية بقمعهم.

تجمعت قوات ثورية في رشت وأصفهان بقيادة أحد القواد القبايين وتقدمت نحو طهران وهزمت فرقة القوازق الإيرانية ودخلت المدينة في يولية 1909 م/ 1327 هـ لجأ محمد علي شاه إلى السفارة الروسية ثم هرب إلى روسيا، وعين البرلمان الذي أعيد افتتاحه من جديد ابنه أحمد شاه ملكاً على إيران وكان في الحادية عشرة من عمره.

تقدمت القوات الروسية المعسكرة في شمال إيران إلى قزوين بعد قتل كثير من الثوار في تبريز، وعند قيام الحرب العالمية الأولى صارت إيران مرتعاً للحلفاء.

بعد الحرب رفض مؤتمر الصلح مطالب إيران، وقد عقدت معاهدة عام 1338 هـ/ 1919 م وعدت بريطانيا في نصوصها باحترام استقلال إيران ومدها بالمستشارين والخبراء العسكريين والأسلحة والمعدات والقروض وإنشاء السكك الحديدية وإعادة النظر في الاتفاقات الجمركية، لكن هذه المعاهدة لم تطبق تحت الضغط الشعبي، كما أبرمت إيران وروسيا السوفيتية معاهدة عام 1340 هـ/ 1921 م ألغت بها المعاهدات السابقة، وأسقطت روسيا جميع الديون التي كانت على إيران وتنازلت عن جميع الامتيازات الروسية، ومنحت إيران حقوقاً ملاحية في بحر قزوين مساوية للروس، كما نصت المعاهدة على أن تمنع كل من الدولتين أي نشاط داخل أراضيها يكون معادياً للدولة الأخرى، وأن لروسيا الحق في إرسال قواتها عبر إيران دفاعاً عن نفسها ضد أي تهديد مباشر من أية دولة أخرى.

المحاضرة الخامسة

عهد الدولة البهلوية:

ولد رضا خان في 16 مارس 1878 في "سوادكوه" بإقليم مازندران الواقع على بحر قزوين والتحق بفرقة القوازق الإيرانية، واستطاع أن يصل إلى قيادتها، وزحف بقواته من قزوين إلى طهران، واحتل المدينة، وكان السيد/ ضياء الدين طباطبائي ابن أحد الزعماء

الدينيين رئيساً للوزراء وكان يحاول القيام بإصلاحات معينة لكنه اصطدم برضا خان الذي أصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للحربية فاضطر طباطبائي للاستقالة وترك إيران، وقد ظل رضا خان وزيراً للحربية في عدة وزارات متتالية حتى عام 1923 م حيث أصبح رئيساً للوزراء، وبعد ذلك بأشهر قليلة ترك "أحمد شاه" آخر ملوك الدولة القاجارية إيران إلى المنفى الاختياري.

في عام 1925 م اختارت جمعية تأسيسية رضا خان ملكاً على إيران كأول ملك للدولة البهلوية، وتوج في ربيع عام 1926م.

عمد رضا شاه إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الداخلية فأمر بتعديل بعض النظم الإدارية والاقتصادية وفقاً للنظم الغربية واتجه إلى إعادة بناء الجيش والاتجاه للتصنيع، كما ألغى نظام الامتيازات الأجنبية، ووضع حداً للاقتراض من الدول الأجنبية، وسلب حق إصدار العملة الإيرانية من المصرف الإمبراطوري الذي تملكه بريطانيا، وألغى الاتفاق المعقود مع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية واستبدله باتفاق أكثر نفعاً لإيران، وقضى على كل مظاهر الشيوعية لكن هذا لم يمنعه من إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع روسيا السوفيتية فأبرم معها خمسة مواثيق عام 1927 م وعدد آخر من المواثيق عام 1935 م تتعلق بحقوق صيد السمك في بحر قزوين وإعادة بعض المنشئات على ميناء بهلوي المطل على بحر قزوين إلى إيران، والرسوم الجمركية والعلاقات التجارية وضمانات الحياد والأمن.

وقام رضا شاه بإعادة بناء النظام الاجتماعي فألغى استعمال الألقاب واستبدل القانون الديني بالقوانين المدنية والجنائية، وأنشئت المكاتب لتسجيل الزواج والطلاق، وتحسن موقع المرأة في المجتمع، ومنع الدروشة في الاحتفالات الدينية.

استقدم رضا شاه المتخصصين من الأجانب لتنفيذ برنامج التصنيع والإصلاح المالي لهذا الغرض، وعقدت اتفاقيات المقايضة والتبادل التجاري بين إيران وكل من ألمانيا وروسيا السوفيتية.

كانت الأرباح الناتجة عن الاحتكار والضرائب العادية والاستثنائية تمول الاعتمادات الخاصة بإنشاء الصناعات، وإنشاء السكك الحديدية، وتعبيد الطرق واستيراد السيارات، لكن رضا شاه أهمل الزراعة وطرق الري، كما عمل على جمع المال وامتلاك الأراضي، وقد كان صارماً مع البرلمان، واستعمل الجيش في إخماد روح التمرد، فانعدمت حرية الصحافة وسادت روح الدكتاتورية على المجتمع الإيراني.

عندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا حتى عام 1938 قد ظفرت بالمكان الأول في تجارة إيران الخارجية، وقد أثار النشاط الألماني في إيران شعور بريطانيا وروسيا بضرورة اتخاذ خطوات سريعة لتأمين مصالحها في إيران.

في 26 أغسطس عام 1941 م هاجمت القوات الروسية إيران من الشمال الغربي، ودخلت القوات البريطانية إيران من ناحية الحدود العراقية، كما أنزلت قوات على رأس الخليج، وقامت السفن البريطانية بهجوم مباشر على القوات البحرية الإيرانية في خرمشهر، فأغرقت جميع السفن الإيرانية وأحدثت خسائر فادحة في الأرواح، وانهارت المقاومة

الإيرانية، فاضطر رضاشاه للتنازل عن العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية إلى جزيرة "موريتيوس" ثم إلى جنوب أفريقيا حيث توفي هناك عام 1944م.

خلف محمد رضا أباه على عرش إيران، وأسندت الوزارة إلى "محمد علي فروغي" الذي وقع معاهدة ودية مع الحلفاء تؤيد متابعة الحرب ضد ألمانيا في 29 يناير عام 1942 م، ولم يكد يحل ربيع عام 1942 م حتى كانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت مع ألمانيا وإيطاليا واليابان وأخرجت جالياتها من إيران، وفي 9 سبتمبر عام 1943 م أعلنت إيران الحرب على ألمانيا، كما أعلنت تمسكها بميثاق هيئة الأمم المتحدة.

في آخر نوفمبر عام 1943 م جاء روزفلت وتشرشل وستالين إلى إيران لحضور مؤتمر طهران، وكان ميثاق طهران ذا أهمية حيوية للإيرانيين حيث اعترف المتحالفون فيه بالمساعدة التي قدمتها إيران في الحرب، ووافقوا على تقديم المساعدة الاقتصادية لإيران، كما عبروا عن رغبتهم في رعاية استقلال إيران وسيادتها وسلامة حدودها.

بدأت الانتخابات البرلمانية أوائل عام 1947 م، واجتمعت الدورة الخامسة عشرة للبرلمان في 17 يولية 1947 م، واختارت في 30 أغسطس "أحمد قوام" رئيساً للوزراء.

لم يلبث "أحمد قوام" أن استقال تحت ضغط الديمقراطيين الإيرانيين في البرلمان حيث فشل في الحصول على قرار بالثقة لوزارته في 10 ديسمبر، واختار البرلمان "إبراهيم حكيمي" في 21 ديسمبر رئيساً للوزراء، فأظهرت وزارته نشاطاً محدداً في معالجة مشاكل الميزانية وسلسلة الإصلاحات الطويلة.

وفبراير 1948 م وافق البرلمان الإيراني على قانون يوصي بشراء ما قيمته عشرة ملايين دولار من المهمات الحربية الأمريكية لتحسين مهمات قوات الأمن، كما وافق على مشروع قانون يمنع التجار الأجانب من استيراد البضائع، وكذلك مشروع قانون يوصي الحكومة باستعادة السيادة الإيرانية على جزيرة البحرين، وقد قدم مشروع قانون يقترح إنشاء مجلس للشيوخ وكان الدستور قد تضمنه، إلا أن هذه الدورة البرلمانية قد فشلت في مواجهة مسؤولياتها إزاء قلة مشروعات القوانين التي أقرتها.

في يونية 1948 م تولت إدارة البلاد وزارة جديدة برئاسة عبد الحسين هزير إلا أنه قتل عام 1949 م فاستقالت الوزارة، وأصبح "محمد ساعد" رئيساً للوزارة، في 4 فبراير 1949 م وقعت محاولة فاشلة لاغتيال الشاه اعتبر حزب توده مسؤولاً عنها فهرب زعماؤه وحوكم الباقون وسجنوا.

ظهرت الجبهة الوطنية بقوة على مسرح الأحداث عندما فشلت وزارة "رزم آرا" ـ التي تولت بعد ذلك ـ في معالجة أزمة النفط وعدم نجاح المفاوضات التي دارت بينها وبين شركة النفط الإنجليزية عام 1989 م، وكانت الجبهة تدعو إلى تأميم النفط.

تم تعيين "محمد مصدق" زعيم الجبهة الوطنية رئيساً للوزراء في 28 أبريل عام 1951 م، رفض مصدق التفاوض مع الإنجليز، ورفض بعثة ستوكس البريطانية واقتراحات بعثة هاريمان وعروض الوساطة من تشرشل وترومان وايزينهاور والبنك

الدولي ورفض التحكيم من قبل هيئة عالمية، ورفض في برنامجه التوازن السلمي إعطاء أية تنازلات لأي طرف.

كانت الحركة الثورية لتأميم البترول قد بدأت من مدينة قم بزعامة آية الله أبو القاسم الكاشاني عندما أطلق صيحته المشهورة: "أيها الكلاب الإنجليز اتركوا لنا بترولنا وأخرجوا من بلادنا"، ثم قام على رأس مظاهرة عارمة قاصداً البرلمان الذي كان يناقش قضية التأميم. وقد وقف الزعيم الوطني "محمد مصدق" في البرلمان عقب اغتيال "رزم آرا" رئيس الوزراء الحديدي ـ على يد نواب صفوي زعيم منظمة فدائي إسلام ـ ليعلن تأييد الأمة لآية الله كاشاني ويقول: "افهموا جميعاً أننا هنا نمثل الأمة ونحن أصحاب الكلمة العليا".

قام مصدق فور توليه رئاسة الوزراء بإعلان تأميم البترول الإيراني إلا أن الغرب تكتل ضده وساعد الجنرال زاهدي في القيام بانقلاب ضد حكومة مصدق، يعرف بانقلاب 28 مرداد وهزم مصدق وعاد الشاه من الخارج ليمسك بزمام الأمور بقوة.

حاول الشاه القيام بعدد من الإصلاحات الأساسية فعمد إلى توزيع الأراضي الزراعية الملكية على الفلاحين على أن يستغل الأموال الناتجة عن بيع هذه الأراضي بأسعار رمزية في إقامة صناعات زراعية وإنشاء جمعيات تعاونية تعمل على مساعدة الفلاحين، وكان هذا الإجراء خطوة نحو إعلان الثورة البيضاء أو ثورة الشاه والشعب.

قام الشاه خلال الثورة البيضاء بتحويل النظام الإقطاعي إلى نظام تعاوني وبيع أسهم الحكومة في المصانع للعمال، وتأميم الغابات والمراعي ومصادر المياه، وإشراك العمال في أرباح المصانع، وتعديل قانون الانتخاب، وإنشاء كتائب التعليم وكتائب العلاج وكتائب التعمير، كما أحدث تغييرات في النظام الإداري، وأنشأ لجنة وزارية لمحاربة الفساد، ووضع قانون التأمينات الاجتماعية، ثم قام بدمج الأحزاب السياسية في حزب واحد له أجنحة هو "حزب النهضة" (رستاخير) ليكون مظهراً لوحدة قوى الشعب، إلا أن الشاه لم يحقق بثورته البيضاء إنجازاً حاسماً، بل إنها أدت إلى أحداث التمرد في أوائل يونيو عام 1963م وقد عرض الدكتور أبو الحسن بني صدر نقداً تفصيلياً للثورة البيضاء في كتابه "إيران غربة السياسة والثروة".

عندما أدرك الشاه أن فكرة الثورة البيضاء قد استنفذت أغراضها بدأ يعلن عن فكرته الجديدة في الإدارة، وهي فكرة "الحضارة العظيمة" وقد أصدر كتاباً شرح فيه أسس هذه الفكرة ومقوماتها ووسائل تطبيقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والتعليمية مؤكداً أن هدفها الوحيد هو الارتقاء بإيران وتوفير السعادة والرخاء لشعبها.

مضى الشاه "محمد رضا" قدما في تنفيذ خطته فبدأ بعمل تغييرات في القيادات، فأقال وزارة "أمير عباس هويدا" الذي ظل في منصب رئيس الوزراء منذ عام 1965 م وحتى عام 1977 م وهي أطول فترة لرئاسة الوزارة في عهد الشاه "محمد رضا"، وتقديراً لمواهبه عينه وزيراً للبلاط واختار "جشميد آموزكار" رئيساً للوزراء، فمضى في سياسة الانفتاح الداخلي حيث رفع الرقابة عن الصحف وأطلق سراح المئات من المسجونين السياسيين، كما ضمن حرية الانتخابات.

شكل الشاه لجنة لتقصي الحقائق برئاسة هوشنج نهاوندي منسق الجناح الثالث في حزب رستاخيز، وقد فجر التقرير الذي نشرته اللجنة الموقف بين الاتجاهات السياسية في إيران، وأوصى التقرير بوضع خطة منضبطة للإنفاق العام مع وضع أولويات للبرامج الدفاعية والثقافية والتعليمية، وإعادة النظر في الاعتمادات الاستهلاكية، وفي السياسة الضريبية، وحل الغرفة التجارية، وإلغاء قوانين الاحتكار في الاستيراد، وتعديل اللوائح الجمركية، والإسراع في معدل تنفيذ المشروعات، وإلغاء كافة المعوقات.

وقد أدى هذا التقرير إلى تشقق تحالف السلطة وساعد على ظهور موجة من الاعتراض ضد الحكومة قادها علماء الدين، وقد اشترك الطلاب والمحامون في هذا الاعتراض، ومع فشل الحكومة في معالجة التضخم الاقتصادي بدأت مظاهر الاعتراض على الحكومة تتخذ شكلاً أكثر عنفاً ومظاهرات عدائية للحكومة أدت إلى اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، ومع نشاط قوات الأمن والشرطة، في تعقب المتظاهرين بدأت موجة من التخريب والإحراق، وقد حاول الشاه أن يمتص هذا التمرد بتأكيده على منح الحريات إلى القدر الذي تتمتع به الدول الأوربية.

مضى الشاه في تنفيذ ما وعد به فأقال الحكومة واختار "شريف إمامي" رئيس مجلس الشيوخ لتشكيل الحكومة الجديدة من عناصر معتدلة لتكون حكومة مصالحة وطنية وما لبثت هذه الحكومة أن أعلنت عن أهدافها مثل تنفيذ القوانين الإسلامية، محاربة الفساد، إقرار الديمقراطية، حرية الانتخابات، حرية نشاط الأحزاب، عدم التدخل في السلطة القضائية، الاهتمام بالشباب والجامعات، تدعيم الزراعة، دعم الخدمات، القضاء على الروتين، تدعيم السلطة التشريعية، كما أعلنت إلغاء التقويم الإمبراطوري والعودة للتقويم الهجري الشمسي، وإغلاق الحانات ونوادي القمار.

اتضح أن حكومة شريف إمامي لم تكن حكومة تغيير ثوري أو شامل لأن رئيس الوزراء كان من رجال الشاه وتدرج في مناصب حكومية كثيرة في عهد الشاه فبدأ حياته السياسية وكيلاً لهيئة السكك الحديدية، ثم رئيساً لهيئة الري في وزارة "قوام"، ثم وزيراً للطرق في حكومة "رزم آرا"، ثم مديراً لهيئة التخطيط في حكومة "زاهدي"، ثم وزيراً للصناعة والمعادن، ثم رئيساً للوزراء عام 1960 م، ثم رئيساً لمؤسسة بهلوي عام 1962 م، ثم رئيساً لمجلس الشيوخ منذ عام 1963 م، لمدة خمس عشرة سنة، لذلك فهو رغم انتمائه لأسرة من علماء الدين إلا أنه انغمس في السياسة، وقد اختاره الشاه للاستفادة من خبرته السياسية في مواجهة الموقف المتوتر من ناحية وإرضاء لعلماء الدين المناهضين للنظام من ناحية أخرى.

بدأت حكومة "إمامي" نشاطاً مكثفاً من أجل تهدئة الأمور واحتواء الأزمة فاتصلت بعلماء الدين ولم تجد استجابة كافية، واتصلت بزعماء الجماعات السياسية المعتدلة إلا أن الظروف لم تمهلها حيث زادت المظاهرات التي تتسم بالعنف وشملت العديد من المدن، ومع ازدياد حركة المعارضة قامت الحكومة بكثير من التغييرات في المناصب الكبيرة شملت عدداً من المحافظين ورؤساء الجامعات وضباط أجهزة الأمن والشرطة، إلا أن سخونة

الأحداث أدت بالحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية وتعيين حكام عسكريين في طهران وإحدى عشرة مدينة أخرى.

مع تدخل العسكريين من أجل مواجهة الفوضى والمحافظة على الأمن والاستقرار في إيران زادت نظرة السخط والكراهية للحكومة والنظام مما أدى إلى فشل التدخل العسكري في إنهاء الاضطرابات، وقد اعترف القادة العسكريون أنفسهم بهذا الفشل.

استطاع علماء الدين أن يكونوا مسموعي الكلمة بين أوساط الشعب المختلفة، وكانت الحكومة تضع تصريحاتهم موضع الاعتبار وتحرص على إرضائهم، فأطلقت سراح آية الله طالقاني وآية الله منتظري وسمحت لآية الله طباطبائي بالعودة إلى إيران، كما وعدت بالتفاوض مع آية الله الخميني حول عودته إلى إيران من المنفى.

بدأ نشاط آية الله الخميني بعد أن رفعت السلطات العراقية الخطر عنه فغادر العراق إلى باريس في 5/10/1978م وأصدر أول بيان له من باريس بعد وصوله بثلاثة أيام يشجع فيها الطلاب المضربين ويهاجم حزب توده والدول الكبرى لمحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية لإيران.

ويعد التقاء المهندس "مهدي بازر كان" زعيم لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان مع آية الله الخميني في باريس بداية العمل المنظم للجبهة التي تكونت بزعامة الخميني للعمل على إسقاط النظام الحاكم، وقد انضم إليها جبهة إيران الوطنية بزعامة "كريم سنجابي"، وصار مطلب هذا التكتل هو إقامة حكومة إسلامية كحل وحيد للخروج من هذه الأزمة.

كاد يحدث تصدع في الائتلاف الخميني عندما أعلن آية الله الخميني مطالبته بأن تكون إيران جمهورية إسلامية حيث لم ير علماء الدين المعتدلين وعلى رأسهم "آية الله شر يعتمداري" في ذلك أمراً ملحاً وكانت الجبهة الوطنية أميل إلى رأي شر يعتمداري في حين استصوب "آية الله طالقاني" الفكرة ومعه اليساريون، إلا أن تصرفات الحكومة غير المتزنة جعلت المترددين يلتفون حول الخميني.

حاول الشاه التفاهم مع زعماء المعارضة من أجل الاتفاق على رئيس وزراء قوي يخرج البلاد من هذه الأزمة في الوقت الذي أعلن فيه الخميني طرد كل من يتفاوض مع الشاه من ائتلاف المعارضة والحركة الإسلامية.

نجح الشاه في الاتصال بالرجل الثاني في الجبهة الوطنية وهو "شابور بختيار" وكان وزيراً في حكومة "مصدق" بعد فشل الاتفاق مع "كريم سنجابي" زعيم الجبهة، وقد طلب بختيار من الشاه أن يوافق على تشكيل مجلس وصاية ينوب عنه وأن يقوم الشاه بمغادرة البلاد في عطلة. وعلى أثر قبول "بختيار" رئاسة الوزراء حدث انشقاق في الجبهة الوطنية فأصبحت جناحين أحدهما برئاسة "سنجابي" والآخر برئاسة "بختيار"، ورغم تعهد بختيار بالإصلاح وتطبيق الملكية البرلمانية وفق دستور عام 1906 م إلا أن المعارضة رفضت التعاون معه، وأعلن الخميني طرده من الحركة الإسلامية، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين النظام والمعارضة فاضطر بختيار إلى الاستعانة بالجيش لإعادة الهدوء والنظام والأمن فنزلت وحدات من القوات المسلحة إلى الشارع فطلب علماء الدين وزعماء المعارضة من الجماهير النزول إلى الشارع تصدياً للاستبداد، وقد وجدت هذه الدعوة استجابة سريعة

فتجمع في ميدان الجيش "سبه" وما حوله بطهران أكثر من مليوني شخص من الرجال والنساء والأطفال، افترشوا الأرض وأحرقوا إطارات السيارات، وأخذوا يقذفون قوات الجيش بالحجارة، وقد اضطر الجيش في النهاية إلى إطلاق النار على الجماهير لإرعابها فسقط كثير من الضحايا دون أن يؤثر ذلك في الجماهير، بل زاد من غضبها فأذعن الجيش وأوقف إطلاق النار.

المحاضرة السادسة

نهاية الدولة العثمانية:

بعد التوقيع على هدنة مودروس في 30 تشرين الأول عام 1918 ، وهزيمة الدولة العثمانية أمام دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا) في الحرب العالمية الأولى ، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الوضع السياسي الداخلي في تركيا ، بسبب ضعف الجيش العثماني من جهة وتدهور الوضع الاقتصادي وضعف حكومة استانبول من جهة أخرى . كما أعقب توقيع الهدنة إقدام قوات الحلفاء على احتلال مناطق مختلفة من تركيا بما في ذلك العاصمة استانبول ، وعقب ذلك بعدة أشهر قامت القوات اليونانية باحتلال ميناء أزمير في 15 أيار 1919 وتوغلت نحو مناطق في داخل الأناضول.

ونتيجة لتلك التطورات تشكلت عدة جمعيات وتنظيمات سياسية تباينت في الأفكار والمواقف حول كيفية التعامل مع الظرف الراهن، فمنها من دعا إلى إقامة كيانات سياسية مستقلة كالأحزاب والتنظيمات الكردية والأرمنية، أما الأتراك فقد دعا البعض إلى التعاون مع الحلفاء ، لا سيما مع الانكليز والأمريكان ، في حين أخذت جماعات على عاتقها مقاومة الاحتلال الأجنبي والحفاظ على وحدة البلاد.

بعد قبول حكومة استانبول لبنود معاهدة سيفر التي وقعت في 10 آب عام 1920، ازدادت حدة السخط الشعبي التركي لاعتبارها مؤامرة ضد الأتراك ، في الوقت الذي رفضتها حكومة أنقرة المشكلة من قبل مصطفى كمال باشا منذ نيسان 1920 وزاد هذا الرفض تأييد ودعم الأتراك لمصطفى كمال باشا وحكومته التي أخذت على عاتقها توحيد صفوف الحركة الوطنية والجيش من اجل المقاومة وإنقاذ البلاد من الاحتلال والحيلولة دون تطبيق بنود تلك المعاهدة وقد عملت حكومة أنقرة على توحيد الجبهة الداخلية وفي إطار

ذلك حرص مصطفى كمال على كسب الكرد إلى جانبه إبان حرب الاستقلال ، وتعاون معه العديد من زعمائهم في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق ، وفي الوقت نفسه عمل مصطفى كمال باشا على كسب دعم دولي ، ففي صيف عام 1920 نجح في تحقيق تقارب مع روسيا البلشفية وصل إلى حد اعتراف الأخيرة بحكومة أنقرة ، كما وقع اتفاقيات مع فرنسا وايطاليا ضمن بموجبها انسحاب قوات هاتين الدولتين من الأراضي التي احتلتها في جنوب وجنوب غرب الأناضول.
حاول الحلفاء إعادة النظر في بنود معاهدة سيفر ، ومن خلال مؤتمر لندن الذي عقد في 12 شباط عام 1921 إلا انه لم يتم الاتفاق بين الأطراف . أما في داخل تركيا فقد واصل الكماليون عملياتهم العسكرية ، وبحلول أيلول عام 1922 نجحوا في طرد المحتلين اليونانيين من البلاد ، وفي 11 تشرين الأول عام 1922 تم عقد هدنة مودانيا ، واثر هذه التطورات لم تعد لمعاهدة سيفر أية قيمة وكان لا بد من عقد معاهدة جديدة بين تركيا والحلفاء. وقد تم ذلك من خلال مؤتمر لوزان بسويسرا الذي بدأ أعماله في تشرين الثاني عام 1922 وانتهى بتوقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 . ومن الجدير بالذكر أن حكومة أنقرة كانت قد ألغت السلطنة العثمانية منذ 1 تشرين الثاني 1922. ففقد آل عثمان السلطة السياسية ، وان ظلوا يمارسون السلطة الدينية من خلال لقب الخليفة حتى 3 آذار 1924 .

الحركة الوطنية التركية ودور مصطفى كمال اتاتورك:

* ان مصطلح الحركة الوطنية المركب من مفردتين اثنتين هما : (الحركة) و (الوطنية)
* فالحركة :
* تعني ذلك العمل العلني أو السري المنظم الواسع الحامل لبرنامج سياسي أو إصلاحي و تختلف في المفهوم عن التيار الذي ينحصر في أف ارد أو مجموعات دون أن يحمل برنامجا دقيقاً و تنظيماً عملياً و تجنيداً واسعاً
* أما الوطنية: فمعناها في وضع استعماري لا يمكن إلا أن يكون سياسيا و هو العمل على استيراد حقوق الأمة المغتصبة تدريجياً حتى تسترجع استقلالها آو المغالبة بالسلاح ويجب أن

يكون مطلب الاستقلال واردا صريحا أو ضمنيا عاجلا أو أجلا في برنامج الحركةلتدرج ضمن مصطلح الحركة الوطنية .
* لذا إن مفهوم الحركة الوطنية التركية هو مفهوم واسع و هذا ما أدى بدوره إلى تعدد الآراء و المفاهيم لذا يمكن القول إن الحركة الوطنية التركية هي تلك الحركة التي شملت جميع الأنشطة العسكرية والسياسية التي أسفرت عن إنشاء و تشكيل جمهورية تركيا نتيجة لهزيمة الإمب ارطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى و تمرد الثوريين الأتراك على قرار الحلفاء لتقسيم الإمبراطورية العثمانية وفقًا لشروط هدنة"مدروسن" التي أنهت المشاركة العثمانية في الحرب العالمية الأولى بل رفضوا أيضا معاهدة سفير عام 1920م التي وقعت عليها الحكومة العثمانية و اقتطعت أجزاء من الأناضول لنفسها.

* أو يمكن تعريف الحركة الوطنية التركية: هي النشاط السياسي لمجمل التشكيلات السياسية و الثقافية و الإصلاحية التي تسعى من خلالها إلى إحداث التغيير ثم الإصلاح.

* يعتبر مصطفى كمال أتاتورك من أبرز مؤسسي الحركة الوطنية التركية التي استغرقت مدة تأسيسها حوالي ثلاث سنوات. وإن اختيار مصطفى كمال أتاتورك قائدا للحركة الوطنية التركية ارجع بالدرجة الأولى إلى خبرته و قدرته العسكرية التي فاقت كل الحدود.
* وقد حققت هذه الحركة الوطنية التركية نجاحا باهرا ولقد كان الغرض منها في البداية مقاومة الحلفاء حتى يغيروا قراراتهم التي أصدروها في مؤتمر سفير و قد كانت هذه القرارات تعد من أهم الأسباب التي مهدت لقيام مثل هذه الحركة التي كانت تنص كما تم الذكر سابقا على أن تتخلى الدولة العثمانية لليونان على بعض أرضيها فاز بربط أط ارف العالم الإسلامي و جمع شتاته و تحويله إلى قوة لا يمكن الاستهانة بها و في هذه الفترةالتي بدأت فكرة تأسيس الحركة الوطنية التركية قام اليونانيون
* بمقاتلة العثمانيون في تلك الحرب التي يمكن أن نسميها بالحرب العقيمة لأنها لم تسفر عن أية نتائج كما شهدت أيضا مقاتلة العثمانيون للفرنسيين في ميدان أخر بالجنوب الشرقي من الأناضول و بالضبط في كيليكية تلك المنطقة الأهلة بالمسلمين و الواقعة في شمال سوريا بين جبال طوروس و البحر الأبيض المتوسط.

و كانت أسباب تلك الحركة الثورية هي نفس الأسباب التي حملت على المقاومة.

* ١/إن الحركة الوطنية التركية جاءت نتيجة لنمو الروح الوطنية القومية لدى الشعب ذلك سبب الإجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية حيث عملت على حل نخبة الاتحاد والترقي و مصادرة أملاكها.
* ٢/حل السلطان البرلمان و فرض الرقابة على الصحف و فرض الضرائب عل الفقراء

* ٣/إلقاء القبض على رجال تركيا الفتاة ونفيهم إلى جزيرة مالطا كل هذه الإجراءات أدت إلى استياء الشعب،
* ٤/تدخل الأجانب في الشؤون الدولة و كانت النتيجة من كل هذه التحولات يقظة الروح القومية التركية خاصة بعد الإهانة التي تعرض لها الشعب التركي من قبل النصارى واليهود، لذا عمل السلطان قصارى جهده من كبح جماح الاتجاهات القومية لكنه لم يتمكن من إخماد هذه الاضطرابات فقد انفجرت الروح الوطنية الكامنة لدى الشعب.

المحاضرة السابعة

دور مصطفى كمال اتاتورك:

* في عام 1919 أُرسلت الدولة العثمانية إلى الأناضول قوة لتنظيم الجيوش في الجبهة الشرقية، وذلك وفقًا لبنود الهدنة. وأمر العثمانيون الموجودون على الجبهة الشرقية بالتسلح وقتل الخارجين عن القانون وبناءً على ذلك شرعوا في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وكلف السلطان وحيد الدين محمد السادس مصطفى كمال باشا بقمع الاحتجاجات محددة الأهداف ضد قوات الاحتلال و حماية المسيحيين قاطني الولايات الست وذلك بإعطائه كافة الصلاحيات بقوله: "لقد بذلت الغالي والنفيس لخدمة الوطن، والآن يُسجل هذا على صفحات التاريخ. إمح ذلك من ذاكرتك فالأهم هو المهمة التي ستنفذها. بإمكانك تحرير البلاد برمتها."،وفي التاسع عشر من مايو 1919 تحرك مصطفى كمال إلى سامسونا مع كل من رفعت بك ومحمد عارف و هسرف بك. وعقب صلح مندروس بدأت انتفاضات منظمة في الأناضول على هيئة مليشيات وطنية. وفي الثاني والعشرين من يونيو من العام نفسه أعلن مصطفى كمال مع روؤف بك وكاظم كارابكير باشا و رفعت بك وعلى فؤاد باشا "أن الشعب سينال استقلاله بالثبات والعزم" وذلك ما نُشر في آماسيا. شارك في مؤتمر الدفاع عن حقوق مدن الشرق الذي نُظم في ارضروم من قبل كاظم كارابكير باشا. وبإصرار أعضاء المؤتمر استقال من منصب قيادة الجيش العثماني وتبوأ رئاسة المؤتمر. ولتطبيق قرارات مؤتمر سيفاس الذي انعقد فيما بين الرابع والحادي عشر من ديسمبر 1919، تشكلت هيئة نيابية تولى مصطفى كمال رئاستها، في السابع والعشرين من الشهر نفسه انتشر هذا الخبر في أرجاء الأناضول ولقي حفاوة كبيرة. وفي الثالث والعشرين من أبريل عام 1920 أُفتُتح المجلس القومى التركى في أنقرة وذلك بسبب قمع نواب المجلس العثماني من قبل قوات الاحتلال في مارس من العام نفسه، واعتقال سفراء النوايا الحسنة. وقع الاختيار على مصطفى كمال باشا لرئاسة الحكومة والمجلس باعتباره سفير ارضروم.

الجمهورية التركية ١٩٢٣

كان لدخول القوات التركية الى استنبول في 6 تشرين الأول 1923 بداية لإعلان انقرة عاصمة الجمهورية التركية الحديثة بدلا من استانبول .وفي 29 تشرين الاول 1923 اعلن المجلس الوطني الكبير قيام) الجمهورية التركية(، وانتخاب مصطفى كمال اتاتورك اول رئيس للجمهورية.
وفي 3 اذار 1924 بعد اجتماع المجلس الوطني الكبير , تقرر الغاء الخلافة ونفي الخليفة عبد المجيد افندي ابن السلطان عبد العزيز الذي عين خليفة في 19 تشرين الثاني 1922 الى مدينة نيس بفرنسا، الذي اختاتره المجلس بعد هروب محمد السادس)محمد وحيد الدين(, واصدر الدستور الجديد في تركيا في 20 نيسان 1924 مؤلف من)105(مادة والذي ان يشبه الدساتير اللبرالية في القرن التاسع عشر.
اهم ما نص عليه الدستور عام 1924 هي:

a. 1)السلطة العليا للشعب الذي يمثله المجلس الوطني الكبير
b. البرلمان او المجلس الوطني الكبير يشمل على السلطتين التشريعية والتنفيذية اذ تكون التشريعية بيد المجاس الوطني الكبير والتنفيذية بيد رئيس الجمهورية

2) اعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة وتعيين رئيس الوزراء ويحق للرئيس الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء
3) اكد الدستور على حرية الفرد والمعتقد والفكر والكلمة والاجتماع . اهم مميزات الدستور هي :
   a. اعطى الدستور شكلا قانونيا للدولة التركية .
4) b.امتاز باتباعه نمط ديمقراطي ليبرالي غربي.
5) تركز السلطة الحقيقة بيد المجلس الوطني الكبير الذي يحق له عقد الاتفاقيات والغاء القوانين ويحق له الموافقة آو رفض الاتفاقيات كما يحق له اعلان العفو العام والخاص.
6) احتواء الدستور على وحدة جمع السلطات لارتكاز السلطات بيد المجلس الوطني الكبير.
7) لم يد في مواد الدستور اي نص ديني سوز ان الاسلام الدين الرسمي للبلاد.

بدأ تاريخ تركيا الحديثة بتأسيس الجمهورية في 29 أكتوبر عام 1923، وتعيين كمال أول رئيس لها. شُكلت الحكومة من المجموعة الثورية التي اتخذت من أنقرة مقرًا لها، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه. صادق البرلمان التركي على الدستور الثاني في 20 أبريل عام 1924.

على مدى السنوات العشر التي تلت ذلك، شهدت البلاد عملية منتظمة من التغريب العلماني من خلال إصلاحات أتاتورك، والتي تضمنت توحيد التعليم ؛ والغاء الألقاب الدينية وغيرها من الألقاب ؛ وإغلاق المحاكم الإسلامية واستبدلوا بقانون الشريعة الإسلامية قانون مدني علماني على غرار قانون سويسرا وقانون عقوبات على غرار قانون العقوبات الإيطالي ؛ والاعتراف بالمساواة بين الجنسين، ومنح المرأة كامل الحقوق السياسية في 5 ديسمبر عام 1934 ؛ وإصلاح اللغة الذي بدأه مجمع اللغة التركية المُنشأ حديثًا ؛ حيث استبدلوا بالأبجدية التركية العثمانية الأبجدية التركية الجديدة المشتقة من الأبجدية اللاتينية ؛ وقانون الملبس (مُنع ارتداء الطربوش) ؛ وقانون الأسماء العائلية ؛ وغيرها الكثير.

اما فيما يخص العلمانية في تركيا بدأت في عام 1928 مع تعديل الدستور التركي لعام 1924 الذي أزال سطر "دين الدولة هو الإسلام". فيما بعد جاءت اصلاحات اتاتورك مجموعة من المتطلبات الإدارية والسياسية لخلق التحديث والديمقراطية ودولة علمانية تتماشى مع الايديولوجية الكمالية. بعد تسع سنوات من الأخذ به، علمانية (صفة) ورد صراحة في المادة الثانية من الدستور التركي في 5 فبراير، 1937. ان الدستور الحالي التركي لا تعترف في الدين الرسمي ولا تشجع أي من هذا وذلك يشمل الإسلام، والذي لا يقل عن أبعاد أكثر من 99 ٪ من مواطنيها الاشتراك في العملية السياسية

المحاضرة الثامنة

التعددية الحزبية:

يعتبر عام 1946 البداية الفعلية للتجربة الديمقراطية في تركيا، حيث انتهت فترة حكم الحزب الواحد وتم الانتقال إلى التعددية الحزبية، وأجريت عام 1946 كأول انتخابات تعددية، شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية التي ولدت لتوها من رحم حزب "الشعب الجمهوري" الحاكم.

لكن أهم مأخذ على انتخابات 1946، كان تطبيق نظام "الانتخاب المفتوح والفرز المغلق"، حيث كان يجبر الناخب على التصريح لمشرف الصندوق أي حزب اختاره، وهذا يعني تخويف الناخب، وممارسة ضغط معنوي عليه، وفي المقابل كان عد الأصوات سريا.

قانون "الانتخاب المفتوح والعد المغلق"، ابتكره حزب "الشعب الجمهوري" بقيادة عصمت إينونو، الذي اضطر إلى قبول التعددية الحزبية مكرها، وهو ما ولّد الشك حول نزاهة الانتخابات ونتائجها، عكس القانون الحالي الذي يضمن للناخب حرية اختيار من يشاء بسرية تامة، فيما عد الأصوات يتم تحت مراقبة مندوبي جميع الأحزاب، وأمام سمع وبصر الشعب التركي بكامله.

بسبب قانون "الانتخاب المفتوح والعد المغلق" لم يحصل الحزب الديمقراطي (المعارض) في انتخابات 1946 سوى على 61 مقعدا من أصل 465 مقعدا، إلا أن تلك الانتخابات شكلت بداية

معقولة، وتجربة إيجابية في التاريخ السياسي التركي، كونها مثّلت حجر الأساس للتعددية السياسية في تركيا.
التحول من حكم الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لم يكن تطورا ذاتيا، إنما بناء على طلب حلف "الناتو" الذي وضع مسألة الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية شرطا أساسيا لقبول عضوية تركيا في الحلف.
مع نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبداية تشكيل الخارطة السياسية لأوروبا، وقفت تركيا على مفترق الطرق، إما انحياز للمعسكر الشرقي واللحاق بركب الاتحاد السوفياتي، أو الانضمام لحلف "الناتو" والمعسكر الغربي، لكن التهديدات المستمرة من الاتحاد السوفياتي لتركيا باحتلال مضيق البوسفور، دفع القيادة التركية آنذاك للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الوحيدة القادرة على حماية تركيا من العدوان السوفياتي.
تركيا اتخذت قرارها التاريخي الاستراتيجي الصائب بانضمامها للمعسكر الغربي، ما جعل الطريق مفتوحا أمام تركيا للدخول إلى عالم الحضارة الغربية، الذي يشترط التحول إلى الحياة الديمقراطية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
بفضل الانتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والحياة الديمقراطية، نجح الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندرس، بالفوز بأغلبية ساحقة في انتخابات عام 1950، وتمكنت على إثرها تركيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو عام ١٩٥٢.

حزب الحركة القومي:
كانت بدايات تشكيله منذ عام ١٩٤٨تحت اسم حزب الامة الا ان متغيرات عدة طرت عليه الا ان تأسس حزب الحركة القومية (MHP) على يد ألب أرسلان تركش، في 9 فبراير/شباط عام 1969، حزباً سياسياً قومياً يمينياً تركياً، وتُمثل الأهلة الثلاثة شعاراً للحزب. ويستمد الحزب تعاليمه من خلال دمج الهوية التركية والدين الإسلامي في توليفة واحدة بما يُسمى بعقيدة الأنوار التسع، والهدف الأساسي من طرح تركش لهذه التوليفة هو العمل على توحيد وجهة نظر وطنية من أجل حماية الجمهورية التركية الحديثة، وإبعادها عن المذاهب والأنظمة الإدارية الأجنبية، وخصوصاً الرأسمالية والليبرالية والشيوعية.
احتل حزب الحركة القومية موقعه الجديد في الحياة السياسية التركية حينما حصل على 3% من الأصوات في الانتخابات العامة عام 1969، ليصبح بذلك رئيسه ألب أرسلان تركش نائباً في مجلس النواب لأول مرة. كما حصل الحزب على 3.4% من الأصوات في الانتخابات العامة التي جرت عام 1973، ليرفع بذلك عدد نوابه المنضمين إلى المجلس إلى 3 نواب جدد

ومع تولي سليمان ديميريل الحكومة في 31 مارس/آذار 1975 شارك حزب الحركة القومية في هذه الحكومة، ليطلق عليها حكومة الجبهة القومية، إذ إن مشاركة الحزب في الحكومة جعلت منه قوة سياسية ذات تأثير فعال في تلك الفترة. وحصل الحزب على 6.4% من الأصوات في الانتخابات التي جرت عام 1977 ليرتفع عدد نواب الحزب إلى 6 نواب في المجلس. وشارك

الحزب مرة أخرى في تشكيل حكومة الجبهة القومية الثانية التي تشكلت في 22 يوليو/تموز 1977 بائتلاف من حزب العدالة وحزب السلامة الوطنية وحزب الحركة القومية.
وبعد وقوع انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980 تم إغلاق جميع الأحزاب السياسية ومن ضمنها حزب الحركة القومية، واعتقل تركش لمدة 4 سنوات ونصف السنة لغاية عام 1985. وعقب إلغاء قانون حل وحظر الأحزاب السياسية منتصف عام 1982، قامت كوادر حزب الحركة القومية بتأسيس حزب المحافظين عام 1983، ليجري تغيير اسم الحزب إلى حزب العمل القومي فيما بعد خلال المؤتمر العام الأول للحزب عام 1985.

المحاضرة التاسعة

انقلاب عام 1960:

منذ عام 1923، وحتى 1950، حكم حزب الشعب الجمهورى، الذى أسسه مصطفى كمال الدين أتاتورك. وخلال هذه السنوات كانت الدولة والحزب شيئاً واحداً، وكلاهما تبنى نظريات «أتاتورك»، فى الحداثة، والوحدة الوطنية، وقبل كل شىء العلمانية. ثم انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية بين عامى 1946 و1950. وظهر الحزب الديمقراطى الذى تبنى سياسات شعبوية، وحظى بدعم سكان المناطق الريفية. وفى عام 1950 فاز الحزب الوطنى بأغلبية ساحقة فى البرلمان، ولكن رغم خروج حزب الشعب الجمهورى من الحكومة التى احتلها لسنوات طويلة ظل كل من الجيش والبيروقراطية المدنية مواليين لحزب الشعب الجمهورى و«الكمالية»، خصوصاً أن زعيمه عصمت إينونو كان رفيق كفاح «أتاتورك» وجنرالاً يحظى باحترام كبير. الخوف من شعبية حزب الشعب خصوصاً فى الدوائر المؤثرة، دفع الحزب الوطنى لاتخاذ سياسات استبدادية وقمعية فور توليه السلطة، وعلى مدى السنوات العشر التى حكم خلالها (1950-1960) قمع الحزب الوطنى الصحافة، وسن قوانين لقمع المعارضة السياسية، واستغل الدين للتأثير على الجمهور، وبعد إعادة انتخابه واصل الحزب الوطنى سياساته القمعية وأنشأ لجنة برلمانية تتألف بالكامل من أعضاء الحزب، للتحقيق فى «أنشطة تخريبية» للأحزاب المعارضة، وسمح الحزب للجنة بفرض رقابة على الصحافة وعقوبات جنائية، ضد أى مواطن يقوض عمل اللجنة. وأثارت هذه اللجنة احتجاجات واسعة النطاق، وفى 26 أبريل أصدر مجموعة من أساتذة القانون إعلاناً يؤكد أن لجنة التحقيق انتهكت الدستور التركى، لكن الحزب الحاكم العنيد رد بزيادة صلاحيات اللجنة ومنع زعيم حزب الشعب الجمهورى من حضور البرلمان. عناد «الوطنى» أشعل مزيداً من الغضب وتجددت الاحتجاجات فى إسطنبول وأنقرة، فأعلن «الوطنى» الأحكام العرفية لقمع الاحتجاجات وسمح للجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، لكن الجيش التركى، انحاز للشعب، ورفض إطلاق النار عليهم، وانقلب على الحزب الحاكم وأطاح به فى 27 مايو 1960. بعد استيلائها على السلطة، أصدرت القوات المسلحة بياناً أعلنت فيه أن الانقلاب كان يهدف إلى «إنقاذ الديمقراطية التركية من الوضع المؤسف الذى وصلت إليه». بعد فترة وجيزة من صدور هذا الإعلان، اختار الجيش لجنة لصياغة الدستور من

أساتذة الجامعات، وفى بيان مشترك أوضح قادة الجيش وأعضاء لجنة صياغة الدستور أن الحزب الوطنى فقد شرعيته السياسية بإصراره المتكرر على انتهاك الدستور، ما يمنح الشرعية للانقلاب العسكرى، ويبرر الحاجة لصياغة دستور جديد يحمى سيادة القانون. وفى 27 مايو عام 1961، وفى الذكرى السنوية الأولى للانقلاب، انتهت الجمعية التأسيسية من صياغة مسودة الدستور، وسنت قانوناً لتنظيم الانتخابات. وفى 9 يوليو 1961 طُرح الدستور الجديد، الذى توسع فى ضمان الحريات. لكن قبل هذه الخطوة اجتمع المجلس العسكرى مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية، واتفقوا على توقيع إعلان مشترك كانت أهم بنوده:

حماية مبادئ أتاتورك، الامتناع عن استخدام الإسلام كأداة سياسية، الامتناع عن التشكيك فى شرعية انقلاب 27 مايو 1960، الامتناع عن انتقاد نتائج المحاكم العسكرية التى ستقرر مصير رموز النظام السابق، الذين كانت تجرى محاكمتهم بتهم ارتكاب «جرائم ضد الدستور التركى»، وانتهت بالحكم عليهم جميعاً بالإعدام فى 15 سبتمبر 1960، ان الانقلاب التركى مثال واضح على مفهوم «الانقلاب الديمقراطى». لكن كما هو الحال فى كل الانقلابات الديمقراطية لم يعد الجيش لثكناته قبل أن يطمئن لفرض رؤيته على الدستور الجديد، من خلال إنشاء المحكمة الدستورية التركية وما يسمى بـ«مجلس الأمن القومى»، اللذين لعبا دوراً خطيراً فى الحياة السياسية التركية لعشرات السنوات وحتى الآن.

دستور عام 1961

انعكس الانقلاب العسكري سنة 1960 والذي كان تتويجًا لحركة بدأها بعض الشباب من المدنيين والعسكريين وجلبت معها اتجاهات نخبوية متعددة في دستور عام 1961، فقد تم إعداد هذا الدستور من قبل مجلس الوحدة القومي بالاشتراك مع مجلس شبه تمثيلي يتسم بطبيعة نخبوية لم ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام وإنما تم اختيارهم من قبل مجالس علمية وثقافية، وأيضًا من قبل جمعيات حقوقية وسياسية أكاديمية. تم تكليف الدكتور صادق سامي أونر رئيس جامعة إسطنبول لترأس لجنة كتابة مسودة الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه في 9 تموز/ يوليو 1961 بنسبة 61.7 بالمئة لصالح الدستور. وهذا الدستور الجديد أطول من الدساتير التي سبقته، وحجمه مُتناسب مع دساتير العالم، ويتكون من 157 مادة أساسية و11 مادة مؤقتة، ويتضمن جزءًا خاصًا بالمقدمة. وهو ضمن الدستور، ويوجز التوجه الديمقراطي والاجتماعي لعموم مواد الدستور. أما الاختلاف الآخر بينه و بين الدساتير الأخرى فهو وجود هوامش توضح موضوع المواد والارتباط بينها. وهذا لا يقع ضمن نص الدستور. ويتميز هذا الدستور عن دستور 1924 الأصلي والمعدل لاحقا في عام 1945 بما يلي:

1- حذف مبدأي الدولية والانقلابية من المادة الثانية من الدستور فأصبحت تحتوي فقط أربع مبادئ هي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية.
2- السماح بتشكيل أحزاب سياسية وكذلك السماح بالإضراب وإعطاء الحرية للصحافة وحرية استقلال الجامعات.
3- أصبح المجلس الوطني التركي مؤلفًا من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.
4- إنشاء المحكمة الدستورية وهذا ما تميز به دستور 1961 عن دستور 1924، من خمسة عشر عضوًا وخمسة أعضاء احتياط.
5- نصت المادة 143 على تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من 18 قاضيًا أصليًا وخمسة قضاة احتياط، وينتخب ستة من هؤلاء الأعضاء من قبل محكمه النقض وستة آخرون يختارهم قضاة الدرجة الأولى من بينهم بالاقتراع السري.

6- تأسيس مجلس الأمن القومي وفق المادة 111 من الدستور الذي يترأسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس الأركان العامة وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة) ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقًا لجدول أعماله.

إن انقلاب عام 1960 وما نتج عنه من إجراءات وأهمها الدستور هو مثال آخر على قوة المؤسسة العسكرية التركية. وأن وصول رجال الحزب المدنيين إلى السلطة قد أفضى إلى تعادل الكفة بين قوة العسكر وقوة مؤسسات الدولة المدنية وهذا بالطبع أدى إلى تحجيم صلاحيات وامتيازات رجال الجيش، وباعتبار أن المؤسسة العسكرية لها الفضل الأول في بناء الدولة التركية الحديثة، فلذلك فإن أية إجراءات اتخذتها الدولة المدنية للصالح العام اعتبرت بمثابة تهديد مباشر على جدران الحصن المنيع للأتاتوركية العلمانية وحاميها المؤسسة العسكرية.

المحاضرة العاشرة

حزب السلامة الوطني:
باسم حزب النظام الوطني برئاسة نجم 1970تتأسس الحزب في كانون الثاني الدين أربكان ، العضو السابق في حزب العدالة، نجح نجم الدين أربكان في استقطاب أنصار العديد من الجماعات النقشبندية على حركته، والتي أطلق عليها اسم "ملي جوروش" أو حركة "الاتجاه الوطني" أو "النظرة الوطنية"، التي شكّلت م، على حين حظر نشاطه، والذي كان فاعلاً في 1970حزب النظام الوطني عام الحياة السياسية آنذاك، إذ شارك هذا الحزب في ثلاث

حكومات ائتلافية، مع كلّ من حزب العدالة امتداد للحزب الديمقراطي بزعامة سليمان ديميرال ، وحزب الشعب الجمهوري امتداد للنهج الكمالي لكنّه تحول إلى مزيج بين الكمالية واليسار م، ولكنه لم يستمر 1980 أيلول 12اللبرالي بزعامة بولند أجاويد، حتى انقلاب م بحجة 1971 أيار 21طويلاً، إذ حظر نشاطه بقرار المحكمة الدستورية في مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدِّين لأغراض سياسية، ليرثه حزب السلامة م الذي استطاع من إعادة نشاطه فظهر باسم 1972 تشرين الأول 11الوطني في حزب "السلامة الوطني" أو حزب الإنقاذ أو الخلاص الوطني وأسندت رئاسته إلى سليمان عارف إمرة نائب رئيس حزب النظام الوطني السابق، إذ كان من الصعب م، 1973تولية نجم الدين أربكان، ولاسيما أن الحزب كان يتهيأ لانتخابات عام (48التي نجح الحزب في خوضها تحت زعامة سليمان عارف، وحصل على) مقعداً بالمجلس الوطني التركي الكبير، ثم ليعلن بعدها سليمان عارف إخلاء موقعه
لزعيم حزب السلامة الحقيقي نجم الدين أربكان.
ويعد حزب السلامة الوطني أول حزب سياسي إسلامي يشارك في السلطة في تركيا المعاصرة بعد ما حققه الحزب في الانتخابات لعام)1973 – 1977م(, أظهرت تجربة حزب النظام الوطني الذي حلّ بعد عام من انطلاقه، أن تركيا لم تصل بعد لمرحلةٍ تستطيع الأحزاب الإسلامية الإعلان عن أهدافها المصبوغة بالدِّين، ممّا دفعها للعمل السياسي ضمن أحزاب تستند على بعض القوانين المنصوص عليها بالدستور الجمهوري، لتتجنب أي محاولة حظر لعملها، لدرجة أنّهم استبعدوا أسماء قيادات لهم عن إطار القيادة العلنية لحزب السلامة الوطني
كنجم الدين أربكان خوفاً من أي خطر يتعرضون له.
أمّا قاعدة الحزب الاجتماعية، فإنّ حزب السلامة الوطني، نشأ ليعُبر عن مصالح البرجوازية الصغيرة، هذه الطبقة التي ضاقت ذرعاً بسياسات حزب العدالة المؤيد
للاحتكار والرأسمال الأجنبي ولم تعد قادرة على الاستمرار بتأييده. وهناك رأي آخر يربط بين حزب السلامة الوطني وما يطلق عليهم في تركيا بالأصناف وهم فئة واسعة من الحرفيين ينتشرون بشكلٍ خاص في مدن الأناضول الصغيرة، وهذه الفئة تعد الحزب ممثلاً لهم، فضلاً عن أنّه يُعبر عن مصالح النازحين إلى المدن
والذين كما عرفوا فيما سبق بسكان مدن الصفيح.
إنّ طبيعة البنية الدينية للحزب انعكس على قاعدته فقد أكسبت هذه النشأة الدينية تأييداً شعبياً واسعاً في أوساط القرويين الذين ما تزال تؤثر فيهم المسائل الدينية إلى
حدٍّ بعيد.
أما أهداف الحزب فقد حددت بما يأتي:
-تأمين وحدة الأمّة التركية في إطار نظام ديمقراطي يضمن حرية 1 .المواطنين وحقوقهم
-إشاعة الفضيلة والأخلاق في المجتمع، والمحافظة على القيم والتقاليد التي 2 يمثلها التاريخ المجيد للأمّة التركية والابتعاد عن تقليد الغرب.

-تأمين الرفاه للفرد والمجتمع من خلال تحقيق مستوى حياتي أفضل 3 للإنسان وتحقيق نهضة صناعية شاملة في البلاد.
أما مبادئه الفكرية والسياسية فيمكن إجمالها بما يأتي//
-يُفضل الحزب نظاماً سياسياً ديمقراطياً يقوم على مجلس واحد تتوحد فيه 1 الحكومة مع الدولة تحت قيادة رئيس ينتخبه الشعب.
-إن بناء الدولة التركية القومية يقوم بالعودة إلى القيم والتقاليد التاريخية 2 للأُمَّة التركية وبالاعتماد على صناعة ثقيلة وواسعة.
-اهتم الحزب بتحقيق العدالة الاجتماعية ودعا الدولة للوقوف بوجه أنواع 3 الاستغلال جميعها في المجال الاقتصادي وعدم تشجيع الربح غير المشروع، ودعا الدولة إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم والمناطق التركية على نحوٍ يُقلل من التفاوت
الاجتماعي ويتيح فرصًا عادلة أمام المواطنين جميعهم،

علنية، الأمر الذي أدىّ إلى زيادة الموقف سوءا وبشكل تدريجي فمع نهاية الستينيات مثلا تحولت قضية إصلاح التعليم من مجرد قضية تربوية ثقافية بحتة إلى قضية سياسية تداولها اليمين واليسار وتمكنت التنظيمات اليسارية ومن خلال مثقفيها الانتقال بقضية التعليم إلى قضية سياسية استغلت في توجيه انتقادات شديدة لتجاوزات حكم ديميريل وبالذات على علاقات تركيا وتبعيتها للغرب
والولايات المتحدة. ب - ظاهرة العنف السياسي
تدخل في موضوعة العنف السياسي عوامل عديدة أسهمت في خلق تلك الظاهرة لا سيما العوامل السياسية التي أدتّ إلى خلق نظام متصدع وعاجز عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تعدد وكثرة الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها فقد كان لنظام التمثيل النسبي تأثير سلبي على تلك الأحزاب لفشلها في الحصول على الأغلبية مما أسهم في خلق ظاهرة الائتلافات الحكومية وما نتج عنها من صراعات وانقسامات وعجز
في التصدي للأزمات القائمة في البلاد.
كما لعبت طبقة الرأسمالية دورا كبيرا في خلق ظاهرة العنف وذلك من خلال هيمنتها على مراكز القرار لا سيما على المؤسسات المهنية والإدارية وتحكمها في مقدرات البلاد الاقتصادية فهي بذلك ساعدت في ظهور تفاوت طبقي بينها وبين الطبقات العاملة الكادحة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة وتتعرض للاضطهاد. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى خلق أزمة صراع طبقي كانت إحدى نتائجه انضمام العديد من أبناء تلك الطبقات إلى
الحركات اليسارية. وقد اتخذت ظاهرة العنف وسائل وصيغا متعددة ومتنوعة، كسرقة مؤسسات مصرفية ودوائر
حكومية والعمل المسلح من خلال القيام باغتيال شخصيات بارزة في المجتمع كصحفيين مرحلة الصدام المسلح في 1968وكتّاب وأساتذة الجامعات. فقد شهدت تركيا عام

احتجاجات الطلبة إذ تمكن الجناح اليميني والجناح اليساري المتطرفان من إشاعة نشاطهما وأفكارهما في صف طلاب الجامعات فظهرت في أوساط هؤلاء جماعات متطرفة تؤمن بالعمل المباشر والعنف فقامت على إعداد كوادر تنظيمية للتدريب على حمل السلاح من
خلال إقامة المعسكرات، واتخذت تلك الكوادر في البداية صيغة العمل الفردي، ثم بدأت بالتوسع مما زاد من فعاليتها وأظهروا وضعف حكومة ديميريل في التصدي والقضاء عليها
من ناحية أخرى ظهرت تنظيمات سياسية متطرفة ومعتدلة أحيانا بصورة سرية أو علنية تمثلت بجمعيات إرهابية وجماعات ضاغطة كالنقابات العمالية والتنظيمات الطلابية المتباينة في
أيديولوجيتها، ورافق ذلك تعدد الأحزاب السياسية واختلاف نواياها التي كانت تمارس في تعاملها مع الحكومة أساليب الضغط لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكان لبعض هذه الأحزاب تأثير كبير على التنظيمات اليسارية مما دفع بعضها إلى العصيان وممارسة النشاطات المناهضة للسلطة.
ومع بداية السبعينيات وقعت أعمال عنف بشكل خطير فقد انتشرت
قامت 1970عمليات الخطف والاغتيالات حتى شملت الأجانب المقيمين في تركيا. ففي آذار منظمة تحرير الشعب التركي بخطف أربعة أمريكيين إلا أن السلطات تمكنت من إطلاق سراحهم فيما بعد. كما شهدت تركيا أعمال عنف على أثر قيام إضرابات عمالية لإصدار
حكومة ديميريل قانون النقابات مما دفع العمال إلى التظاهر وشارك الطلاب مع العمال في
تلك التظاهرة لمساندتهم ضد ممارسات حزب العدالة اللاديمقراطية وحدثت مصادمات بين العمال ورجال الشرطة في مدينة إستنبول وتمّ فرض الأحكام العرفية في المدينة لمدة ثلاثة أشهر، الأمر الذي اقتضى الاستعانة بالجيش فنزلت الدبابات الى الشوارع إلا أنه عجز عن
تحقيق الأمن بل على العكس اتسع نطاق التظاهرة فشملت الفلاحين
والأكراد الذين طالبوا بحقوقهم الدستورية والقومية، وبطبيعة الحال رافق ذلك أعمال عنف سياسي بيت الفئات اليمينية والقوى الراديكالية.
فبدأت موجة من الاغتيالات إذ اغتيل عدد من الضباط1971وقد زادت ظاهرة العنف أوائل
الأمريكيين العاملين في القواعد العسكرية، بالمقابل قتل عدد من ضباط الجيش التركي على أثر المواجهات، وازدادت حوادث نسف المنشآت وسرقة البنوك وساءت حالة الأمن مما
انعكس سلبا على الحالة الاقتصادية. :ج - المشكلات الاجتماعية
كانت لسياسة ديميريل الاقتصادية آثار سلبية أدت إلى تقويض الصناعة المحلية الصغيرة، فمع نهاية الستينيات تركت تلك السياسة آثارا خطيرة لم تقتصر على أصحاب المتاجر والبرجوازية الصغيرة بل أحدثت عملية مماثلة في الريف من خلال استخدام الأساليب الحديثة وإدخال الجرارات الزراعة مما ترتب عليه خسارة المزارع الصغير لأرضه والنزوح إلى المدينة بحثا عن العمل فانضمّت أعداد كبيرة إلى صفوف العاطلين عن العمل مما اضطرهم إلى السكن في أحياء على أطراف المدن الكبيرة عرفت بمدن الصفيح وبمرور الوقت أصبحت تلك المناطق تأوي أعدادا كبيرة منهم مما شكل عبئا إضافيا على الدولة. فضلا عن وقوع منازعات بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي في المناطق الشرقية والجنوبية التي
كانت ما تزال تحت سيطرة الإقطاع تحولت إلى مواجهات مسلحة.
1970وفي محاولة من حكومة ديميريل لإنعاش الصادرات التركية قامت في صيف بتخفيض

70 % دفعة واحدة. وعلى أثر ذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 66الليرة التركية بأكثر من %
تقريبا مما انعكس على حياة معظم فئات الشعب التركي، مما حدا بالقوى اليسارية واتحاد النقابات الثورية لاستغلال الوضع وإثارة نقمة الجماهير التي بدت واضحة من خلال كثرة
الإضرابات العمالية وعلى نطاق واسع وخطير. :د - ظاهرة تعدد الأحزاب
فقدت حكومة ديميريل سيطرتها على يمين الوسط في نهاية الستينيات على أثر ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي التركي فضلا عن الحزب الذي أسسه أربكان فقد أسس ألب
أرسلان توركش حزب العمل القومي وبدأ كلا الحزبين بالابتعاد عن مساندة وتأييد حزب العدالة مما ترتب على ذلك تهديد لسلطة ديميريل وحزبه من خلال المنافسة على الأصوات مما أحدث انقساما في الحزب. إلا أن الخطر الحقيقي والمباشر الذي تعرض له حزب ديميريل هو انسحاب مجموعة من الديمقراطيين السابقين الذين كانوا مناهضين لزعامته
واتفقت تلك الأحزاب وحزب 1970وقاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي في كانون الأول الشعب الجمهوري على هدف واحد هو التصويت ضد الميزانية التي طرحتها حكومة
مما أدىّ إلى انعدام ثقة المراقبين ومنهم الجيش بإمكانية استمرار 1971ديميريل في شباط ديميريل رئيسا للوزراء فضلا عن ذلك انشغال حكومة ديميريل والبرلمان الذي يسيطر عليه ممثلو الأحزاب البرجوازية بالصراعات حول المصالح مما جعلها حكومة ضعيفة وعاجزة عن إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والتصدي لنضال الطبقة العاملة ورأى عدد من المراقبين بأن ثمة سببين آخرين شجعا على قيام الجيش بالتدخل أولهما داخلي هو إحباط
محاولة انقلابية لصالح القوى اليسارية من قبل مجموعة من ذوي الرتب المتوسطة 1960أما السبب الثاني فهو خارجي النظام وإقامة حكم عسكري على غرار ما حدث عام
متمثل بقول السفير الأمريكي وعلى لسان حكومته .الا أن ديميريل رأى أن التصريح الأمريكي جاء لأسباب أخرى وضمن هذا السياق

.

1971 آذار 12انقلاب
بناء على ما تقدم إن تلك الأزمات الحادة التي تعرض لها النظام السياسي التركي وعجز آذار إلى تقديم مذكرة إنذار إلى 12حكومة ديميريل في معالجتها دفعت قيادة الجيش في
رئيس الوزراء دعته إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على الفوضى والاضطراب، وإلا فإن الجيش كما أسهمت الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية في خلق نمط جديد في التعامل بين الدين والدولة فشجعت على بدء مرحلة جديدة من التقارب بين التيار الإسلامي والتيار العلماني من خلال اعتراف كل طرف بشرعية الآخر مما ترتب على
شهد 1970ذلك وصول أحزاب إسلامية الميول إلى المجلس الوطني التركي فمع بداية عام التيار الديني مرحلة جديدة للنشاط الإسلامي في تركيا حيث ظهر بوصفه تيارا سياسيا وليس مجرد تيار فكري أو اجتماعي، فخرج التيار الديني عن تبعية حزب العدالة العلماني الذي
.اتسم بالانفتاح على الإسلاميين

إن ظهور التوجه الإسلامي في الحياة السياسية جاء رد فعل تجاه الإجراءات التحديثية السريعة)العلمانية(التي قام بها أتاتورك التي كشفت عن فشله وإخفاق حلفائه في تأسيس دولة على النمط الغربي في الوقت الذي كانت تفتقر إلى مقومات النظام السياسي الديمقراطي
بدليل وجود حزب الشعب الجمهوري على الساحة السياسية لمدة طويلة. فقد عملت تلك الإجراءات على عزل تركيا عن العالم الإسلامي المحيط بها والتقرب للغرب سعيا لتعطيل دور الإسلام بوصفه قوة
محركة في المجتمع والسياسة فخلقت فجوة عميقة كانت السبب في ابتعاد الشعب عن السلطة الحاكمة. سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعلى أثر ذلك قدم ديميريل استقالة حكومته فجاء رد الجيش التركي سريعا بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل إستنبول وأنقرة وإزمير ووضع يده على السلطة.
أي بعد 2/5/1971أما بالنسبة لحزب النظام الوطني فقد تمّ حظره من قبل المحكمة في مرور خمسة عشر شهرا على تأسيسه تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلا عن مناداته بالإسلام بوصفه نظاما للحكم ورغبته في إلغاء المادة)
(من الدستور، التي تنص على منع استغلال الدين لأغراض سياسية ومطالبته في 163 جعل الدروس الدينية إجبارية في المراحل الإعدادية. فضلا عن تصريحاته أي تصريحات
أعضاء الحزب بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، وأن الحزب يرى فائدة عظيمة
في عودة الخلافة وأنها يمكن أن تتحقق. وأخيرا رؤيته للتغريب والعلمانية التي تمّت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك مرحلة العلمانية التي تبلغ خمسين عاما على أنه عصر الضلالة والتعهد بأسلمة كل مجال. إلا أن تصورا ساد بأن حزب النظام الوطني لم
يحلّ فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية لكن كذلك لم يعد مقبولا من قبل النخبة.